مؤقت

مجلس الأمن
السنة السادسة والخمسون

الجلسة **٤٣٥٥ (الاستئناف ١)**
الخميس، ٢ آب/أغسطس ٢٠٠١، الساعة ١٠/١٥
نيويورك

الرئيس:	السيد فيرنانديز سوتو	(كولومبيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	أوكرانيا	السيد كوتشينسكي
	أيرلندا	السيد كوني
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد الشواشي
	جامايكا	الآنسة دورانت
	سنغافورة	السيدة لي
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد دوتريو
	كولومبيا	السيد فالديفيسو
	مالي	السيد كاسي
	موريشيوس	السيد كونجول
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إلدون
	النرويج	السيد سترومين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الأسلحة الصغيرة

رسالة مؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكولومبيا (S/2001/732)

01-49126 (A)
0149126

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٠

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي تايلند ونيجيريا يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد سنغارا نا آيودهايا (تايلند)؛ والسيد مبانيفو (نيجيريا) المقعدين المخصصين لهما بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أود أن أطلب من الممثلين أن يكفلوا - ما أمكنهم - أن تكون بياناتهم محددة ومباشرة، وذلك لأنه مدرج على القائمة ٢٥ متكلما.

المتكلم التالي هو ممثل المكسيك. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نافاريتي (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): إن وفد المكسيك ممتن للغاية إذ يرى وزير الشؤون الخارجية لكولومبيا يترأس هذا الاجتماع لمجلس الأمن. واسمحوا لي، سيدي الرئيس، بأن أعرب لكم عن تقدير بلدي الكبير لتأييد حكومتكم الحازم للنظر في مسألة الأسلحة الصغيرة في المحافل الدولية.

بعد البيانات التي استمعنا إليها هذا الصباح، لا يرغب وفد بلدي في أن يطنب في الكلام أو يشغل المجلس بخطاب مطول مرهق عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لكننا نود أن نستجيب للمبادرة التي تقدمت بها حكومة كولومبيا للنظر في هذه المسألة في سياق أنشطة وولايات مجلس الأمن.

وفي سياق أوسع، هو سياق المجتمع الدولي كله، فإن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه الذي عقد مؤخرا - والذي أشير إليه فعلا مرات عديدة - أظهر اهتماما واسعا باتباع نهج متعدد الأطراف بالنسبة لهذه المسألة.

لقد أصبحت المشكلة تثير قلقا خاصا في منتصف التسعينات. والأرقام المقدرة لعام ١٩٩٥ بينت أن حوالي ٥٠٠ مليون قطعة من الأسلحة الصغيرة كانت موزعة على مستوى العالم، كما ذكرتم في بيانكم - سيدي الرئيس. والتقديرات الأخيرة تتناول حوالي ٦٠٠ مليون قطعة سلاح، من صنع ٦٠٠ مصنع في ٩٥ بلدا. وعندما ناقش المجلس هذه المسألة منذ عامين، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، أعرب عن القلق بشأن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والآثار المزعزعة للاستقرار المترتبة على تكديسها وتوزيعها بشكل مفرط؛ وبخاصة في مناطق الصراع. وعلاوة على ذلك، طلب إلى الأمين العام أن يضمن في الدراسات التي تجرى عن المشكلة الآثار الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية الناجمة عن التكديس المفرط المزعزع للاستقرار للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ونقل هذه الأسلحة وإنتاجها وبيعها بطريقة غير مشروعة.

في العامين الماضيين، وبصرف النظر عن حالات فرض حظر على توريد الأسلحة من جانب مجلس الأمن، لم ينخفض الوجود المفرط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في البلدان التي تقع فيها صراعات.

ونحن نعتقد أن من الضروري أن نناشد مرة أخرى البلدان المصدرة بأن تمارس مستوى أعلى من المسؤولية في نقلها لتلك الأسلحة على الصعيد الدولي. وقد أكد هذا

ببلاغة ممثل موريشيوس خلال مناقشة صباح اليوم. ونود أن نذكر أن علينا الاستمرار في الممارسة التي أرساها تقرير رئيس لجنة مجلس الأمن المعنية بالحالة في أنغولا الذي أثار مسألة مهربي الأسلحة ومصدر الأسلحة التي يحصل عليها بوسائل غير مشروعة، وقدم توصيات بشأن كيفية معالجة هذه المشاكل. وبينما يتحرى مجلس الأمن أنشطة الوسطاء في تجارة الأسلحة الصغيرة وتتبع التحويلات المالية التي تتم في هذا المجال، ستكون تحت تصرفه معلومات أكثر يضع بناء عليها توصيات ويتخذ على أساسها قرارات.

أما مسألة الأسلحة الصغيرة فهي متعددة الأبعاد. والمكسيك تعتقد أن الدول الأعضاء في هذه المنظمة ينبغي أن تلتزم بألا تقدم الأسلحة إلا إلى الحكومات التي تتصرف وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وكما ذكر هذا الصباح سفير بنغلاديش، ينبغي للدول الأعضاء أيضا أن تتعهد بجعل العالم منطقة خالية من الجنود الأطفال. ويجب أن تكون تحت تصرف مجلس الأمن معلومات محددة بخصوص الأسلحة الصغيرة في تلك الحالات التي يكون فيها تهديد للسلم والأمن الدوليين. وتحقيقا لهذا الغرض، يمكن تحسين آليات التنسيق في إطار منظومة الأمم المتحدة، ويمكن تقوية الاتصالات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك المنظمات غير الحكومية.

وينبغي لمجلس الأمن أن يدرس بعمق الدروس المستفادة في مجال الأسلحة الصغيرة. ووحدة الدروس المستفادة التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام، جنبا لجنب مع إدارة شؤون نزع السلاح، يمكنها أن تقدم تقريرا عن الوجود المفرط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في حالات الصراع ومردودات تلك الأسلحة على بناء السلام.

والمكسيك تعتقد أن البعثات الاستشارية للنظر في مسألة الأسلحة الصغيرة في المناطق التي تهم مجلس الأمن ينبغي أن تحصل على موافقة الدولة أو الدول المعنية. وفي سياق أوسع، قد تساعد تلك البعثات على تحديد احتياجات المساعدة للدول التي تعاني من التكديس المفرط لهذا النوع من الأسلحة.

في الختام، أؤكد من جديد التزام بلدي القوي بالتنفيذ التام للتدابير المقترحة في برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة السابق ذكره.

ونحن واثقون بأن مجلس الأمن والجمعية العامة سيواصلان النظر في مسألة الأسلحة الصغيرة كل في نطاق ولاياته ونتائج تلك الدراسة ستنظر في المؤتمر الاستعراضي.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل المكسيك على كلماته الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي هو ممثل الأرجنتين. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

قبل أن أعطي الكلمة لممثل الأرجنتين، أود أن أعرب لبعثة الأرجنتين عن أسف الرئاسة فيما يتعلق بوفاة أنا ماريا موغليا، منذ أيام قليلة، التي كانت عضوا في وفد الأرجنتين في المجلس وزميلة مرموقة لكثيرين من الموجودين هنا. ونرجو نقل تعازينا إلى أسرتها في بوينس آيرس.

الآن، أعطي الكلمة لممثل الأرجنتين ليدلي ببيانه.

السيد ليستر (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): السيد الرئيس، أود، أولا وقبل كل شيء، أن أشكركم على وجودكم اليوم في هذه المناقشة الهامة بشأن الأسلحة الصغيرة. وأثني عليكم، سيدي الرئيس، لمبادرتكم وللعمل الممتاز الذي قامت به بعثة كولومبيا برئاسة السفير فالديفيسو، في الإعداد لهذا الاجتماع.

وأود أن أشكركم بصفة خاصة، السيد الرئيس، على تعازيكم في وفاة المستشارة آنا موغليا، فقد كانت

موظفة ممتازة وصديقة ممتازة وخادمة ممتازة للأمم المتحدة، وإنني واثق أن أعضاء المجلس الذين كانوا هنا عندما كانت الأرجنتين عضوا سيذكرون خصالها. وأشعر بالامتنان بصفة خاصة لعبارات تعازيكم ومن المؤكد أنني سأنقلها إلى أسرتها.

واليوم، يدرك المجتمع الدولي ضخامة المشكلة الناجمة عن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والتكديس المفرط لها في جميع أنحاء العالم. وكما ذكر في هذه المناقشة، فقد وضحت الأمم المتحدة أن التداول غير الخاضع للرقابة وسهولة توفر هذه الأسلحة يتسببان حاليا في وفاة أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة سنويا نتيجة للحروب الأهلية والصراعات والجريمة. ويقدر أن ٤٠ في المائة من سوق الأسلحة العالمية تحول إلى السوق السوداء إذ تغذي أغلبية الصراعات الإقليمية التي نشبت منذ عام ١٩٩٠.

ويشير الأمين العام إلى أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يجب أن تكون المحط التالي للانتباه العالمي الفوري، حيث أن هذه الأسلحة تعمل على تفاقم الصراعات وتؤدي إلى تدفق اللاجئين وتقوض القانون الإنساني الدولي وتولد ثقافة العنف والإفلات من العقاب. وتمزق هذه الأسلحة النسيج الاجتماعي وتشكل خطرا على السلام والتنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

ومن أخطر التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم تخفيض الوصول إلى هذه الأسلحة الذي يتزايد بانتظام في العالم.

ولمكافحة ذلك، من الضروري سن قوانين ولوائح، وبخاصة الالتزام السياسي بالعمل بحسم عند البحث عن إجابات فعالة لحل هذه المشكلة. وتحقيقا لذلك، من الضروري تكييف الموارد الموجودة وجعلها أقرب ما تكون إلى الكمال لدرء هذا الخطر وكبحه وتخفيض حدته على نحو مسؤول وفعال.

وهناك سمات خاصة بكل منطقة وبكل بلد، ويجب مراعاة هذه السمات عند استحداث الحل.

وبعكس التقدم المحرز في ميدان أسلحة الدمار الشامل، لم يكن هناك إطار للمعايير والقواعد العالمية للقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ومن المبادرات السابقة للمؤتمر الذي عقد مؤخرا في نيويورك، يمكن أن نذكر قرارات الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة، وبخاصة الالتزام الذي أبداه رؤساء الدول في مؤتمر قمة الألفية، حيث تقرر اتخاذ إجراءات ملموسة لإنهاء الاتجار غير المشروع بالأسلحة كجزء من رؤية مشتركة عريضة لعالم سالم وآمن.

وفضلا عن المبادرات المذكورة، يجدر بنا أن نضيف العمل الرائد الذي اضطلعت به منظمة الدول الأمريكية بوضع أول صك إقليمي ملزم بشأن هذه القضية: اتفاقية البلدان الأمريكية لمناهضة صنع الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات وغيرها من المواد ذات الصلة ومناهضة الاتجار غير المشروع بها، التي تكمل اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة الجريمة المنظمة عبر الحدود.

ويشكل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة نقطة تحول في موقف الدول من مكافحة الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة. وينشئ برنامج العمل المعتمد في هذا المؤتمر مجموعة من التدابير لإنهاء الاتجار غير المشروع بها ولمحاولة إدخال الشفافية إلى نقل الأسلحة ولدعم التدابير الإقليمية لنزع السلاح.

وتلاحظ الأرجنتين مع الارتياح أن ذلك يتضمن التزاما باتخاذ تدابير جزائية تدين صنع هذه الأسلحة والاتجار غير المشروع بها، بالإضافة إلى وضع قوانين إدارية وإنشاء هيئات رصد لإنتاجها وتداولها وتصديرها واستيرادها. ومما يثلج صدرنا أن نرى استحداث معايير دولية للسمسرة في مجال الأسلحة وللتعرف على طرق الاتجار غير المشروع ولتحديد نقط التوريد.

ونؤيد في هذا الصدد النداء الموجه إلى البلدان لكي تتعاون مع منظومة الأمم المتحدة من أجل التنفيذ الفعال لحظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن بمقتضى الميثاق.

ولم يكن بالمستطاع تنفيذ أي برنامج عمل دولي إن لم تكن قد وضعت الصكوك الواجبة على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية. وقد اتخذت المبادرات اللازمة لعلاج هذه المشكلة في إطار السوق المشتركة للمخروط الجنوبي وبوليفيا وشيلي وهي: أولا، وضع استراتيجية مشتركة لبائعي ومشتري الأسلحة النارية وأجزائها والذخائر؛ وثانيا، تشكيل جماعة للأسلحة النارية تكون مهمتها تنسيق التشريع وزيادة التعاون والعمل بوصفها نقطة التقاء لتنسيق متابعة برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر.

والأرجنتين، مثلها مثل بلدان كثيرة، لم تنج من عواقب التداول غير المشروع بالأسلحة النارية. والزيادة في معدل العنف في الحضر، الذي راح ضحيته في بلادي عدد ضخم من الضحايا الأبرياء، كثيرا ما تنتج عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة وعن اليسر الذي يمكن للفرد بمقتضاه أن يحصل على بندقية في السوق السوداء. وهذه الحقائق تسبب قلقا شديدا وتحتل الأولوية في الإجراءات التي تتخذها حكومة بلدنا.

ونثق في أن مجلس الأمن سيضطلع بدور هام في اتخاذ نهج موحد إزاء هذه المشكلة. ونعتقد أن هناك جانبين هامين يجب أخذهما في الحسبان: الأول، أن تتضمن ولايات عمليات حفظ السلام تدابير فعالة لنزع سلاح المتحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛ والثاني، إنشاء آليات لرصد الامتثال الفعال للجزاءات. ومن الأمثلة الملموسة والإيجابية على ذلك الآلية التي أُنشئت لأنغولا والآلية التي أُنشئت في ٣٠ تموز/يوليه بمقتضى القرار ١٣٦٣ (٢٠٠١) لأفغانستان.

والهدف هو تجميع جهودنا لكي نعالج مشكلة متعددة الجوانب لا يمكن مجابهتها من جبهة واحدة فقط، بل يجب مجابهتها من مختلف الجبهات في نفس الوقت وعلى نحو متضافر. والتنسيق والتعاون الدولي أمران أساسيان لتحقيق ذلك. ولا يمكن تخفيض مشاكل الحروب والعنف إلى مستويات يمكن معالجتها، ولا يمكن تهيئة الظروف المواتية لأمن السكان إلا بهذه الطريقة. وهذا عامل لا غنى عنه للحياة والحرية والسلام والتضامن والتقدم الاقتصادي والانسجام في العلاقات الدولية.

الرئيس (تكلم بالأسبانية): أشكر ممثل الأرجنتين على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي المدرج على قائمتي ممثل شيلي. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فالديس (شيلي) (تكلم بالأسبانية): أود أولا أن أرحب بوجودكم، السيد وزير الخارجية، في هذه القاعة، مما يؤكد أهمية المسألة التي تجمعنا هنا. وأود كذلك أن أهنئ كولومبيا على المبادرة بإجراء مناقشة مفتوحة في مجلس الأمن حول مسألة الأسلحة الصغيرة.

ولا شك في أن هذه مشكلة ذات أبعاد عالمية يجب على منظمتنا أن تعالجها ليس في الجمعية فحسب، بل في مجلس الأمن كذلك. وفي هذا الصدد، فإن البيان الرئاسي لمجلس الأمن في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، الذي أدرج هذا

البند في جدول أعماله، اعترف بأن ما نواجهه ”متعدد الوجوه ويشمل أبعادا أمنية وإنسانية وإنمائية.“ (S/PRST/1999/28، الفقرة الثانية)

ونظرا لأننا نتناول ”أسلحة صغيرة للدمار الشامل“ فإنه من الحيوي أن نغتنم كل فرصة لكي نبقي الالتزام بمكافحة هذه الآفة التزاما نشطا على جميع الجبهات.

ومسألة الأسلحة الصغيرة مسألة معقدة تشكل تهديدا خطيرا لأمن البشرية. ونرى أنه يجب علينا الاضطلاع باستئصال هذا البلاء من خلال تدابير لتعزيز احترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والحكم الرشيد، فضلا عن التنمية الاجتماعية الاقتصادية المنصفة، وتنفيذ البرامج الرامية إلى القضاء على ثقافة العنف والاستعاضة عنها بثقافة تقوم على السلام.

ولا بد هنا من أن نحيط علما بالنتائج التي تمخض عنها مؤتمر الأمم المتحدة المعقود مؤخرا المعني بالاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. ونؤيد تماما في هذا الصدد فحوى البيان الرئاسي الذي أدلى به السفير كاميلو رايس، ممثل كولومبيا، الذي أظهر نجاحا كبيرا في توجيه فعاليات هذا المؤتمر.

ونوافق على أن المؤتمر المذكور يمثل خطوة بالغة الأهمية، لأنه نقطة البداية في عملية ترمي للتصدي على نحو شامل لواحدة من أكثر المسائل إلحاحا في مجال السلام والأمن الدوليين.

بيد أن من دواعي شعورنا بالإحباط أنه لم يكن في الإمكان التوصل إلى اتفاق بشأن التسليم بالجوانب الهامة لهذا الصراع كفرض قيود على الملكية الخاصة للأسلحة وضرورة القضاء على نقلها إلى جهات فاعلة غير حكومية. ولدينا اقتناع بأن الاتفاق على هذا الجانب الأخير من شأنه أن ييسر أعمال المجلس بدرجة ملحوظة. ولهذا السبب نرى من الملائم أن ننوه بأن الأمين العام قد سلط الضوء على المزايا المحتمل أن يجنيها المجتمع الدولي من وراء التفاهم بشأن هذه المسائل.

وبالنسبة لهذه النقطة بالذات، نرى من المهم أن نؤكد من جديد ما أعربت عنه شيلي في المؤتمر من اعتقادها بضرورة إحراز تقدم في إعداد صك دولي للحد بشكل صارم من تصنيع هذه الأسلحة والاتجار غير المشروع بها. وقد ذكرت أيضا أننا، فيما يتعلق بمسألة وثيقة الصلة بالمعاناة البشرية كهذه المسألة، ينبغي أن نعزز القيود التي تصون الحياة، فضلا عن مجرد الاعتبارات المتعلقة بحرية التجارة.

ونرى أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يؤدي دورا نشطا ومحددا في هذه العملية وأن يراعي في أعماله المسؤوليات الجديدة التي حددها المجتمع الدولي في برنامج عمل المؤتمر. ولهذا السبب نود أن نبرز عددا من المبادرات التي تكتسب أهمية خاصة على ضوء تلك الوثيقة.

ومن الواضح أن مسألة انتشار الأسلحة الصغيرة مصدر للقلق المباشر في حالات بناء السلام بعد انتهاء الصراعات. ومن الضروري لذلك أن ينظر مجلس الأمن في أن يدرج في اتفاقات السلام وفي الولايات المنوطة ببعثات حفظ السلام تدابير محددة لتفعيل برامج نزع السلاح وتدمير الأسلحة وتسريح المحاربين السابقين وإعادة دمجهم، مع التركيز بصفة خاصة على حالة الجنود الأطفال.

ونرى أيضا أنه يجب علينا أن نشرك في عملية التخطيط لعمليات حفظ السلام خبراء من ذوي المهارة في مجال القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان وحقوق اللاجئين، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالأطفال والمسائل الجنسانية، ضمانا للفعالية في تنفيذ هذه المبادئ. كما أن من الضروري أيضا تخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ هذه البرامج، إظهارا لأهميتها.

ومن الواضح أن تدفقات الأسلحة الصغيرة غير المشروعة تؤدي لتعقيد الأعمال المتصلة ببرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج. فلا ينبغي للدول المعنية أن تسعى لتقييد هذه التدفقات فحسب، بل ينبغي لمجلس الأمن أيضا أن يستعين بقوة من آليات الرصد المتاحة له. وبعبارة أخرى، لا ينبغي أن يقتصر المجلس على الدعوة لتنفيذ هذه التدابير؛ بل ينبغي أن يكفل تنفيذها على نحو كامل وفعال.

ونرى أن الجهود المبذولة للحد من تدفق الأسلحة الصغيرة سوف تستلزم تغييرا في الطريقة التي تطبق بها الجزاءات. وسيتعين على المجلس فيما يتعلق بهذه النقطة بالذات أن يواصل استكشاف طرق جديدة للنهوض بفعالية عمليات الحظر على الأسلحة باستعراض أداء لجان الجزاءات القائمة.

وتعزيز التدابير الوقائية من الأهمية بمكان من أجل تقييد استعمال هذه الأسلحة وتفادي الحاجة إلى اللجوء للبرامج السالفة الذكر. ولكي يفعل المجلس هذا ينبغي أن يكون في متناوله، لدى النظر في كل صراع من الصراعات، المعلومات ذات الصلة عن الاستخدام غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة العسكرية. ومن شأن هذا أن يجعل في الإمكان إيلاء الأولوية لهذا الاستخدام غير المشروع ضمن الإطار العام للجهود التي يبذلها مجلس الأمن في عملية استعادة الاستقرار.

وفي هذا الصدد، يجب على مجلس الأمن أن يؤدي دورا ديناميا في تثقيف الدول الأعضاء بشأن الآثار السالبة لاستمرار تدفقات الأسلحة إلى بؤر التوتر وإلى مناطق الصراع. ويمكن تعزيز هذه الجهود من خلال تبادل المعلومات وتنمية التعاون الدولي الوثيق مع مختلف الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية القائمة برصد انتشار هذه الأسلحة المزعزع للاستقرار.

ونود أن نختتم هذا البيان بتسليط الضوء على المسؤولية الهائلة التي نتحملها في التخفيف من محنة الشعوب التي وقعت رهينة للجريمة والصراع المسلح، اللذين يزيدهما تفاقما تداول هذ الأسلحة على نحو مفرط وغير خاضع للسيطرة. ويجب أن نجد حلولا لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن الاستقرار على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي. وكما أشار السفير رايس في ختام المؤتمر المعني بالاتجار غير المشروع في هذه الأسلحة، ينبغي أن نواصل التصدي لهذه المسألة بجميع جوانبها حتى يطمئن ضمير البشرية بعد طول انتظار إلى أنه قد تم في الواقع عمل كل ما يمكن عمله لأجل التخفيف من حدة هذه المأساة العالمية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل شيلي على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي.

المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل البرازيل. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مورا (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): ينضم وفد البرازيل يا سيدي الرئيس إلى من سبقه من المتكلمين في الترحيب بمبادرتكم والإعراب عن ارتياحنا لرؤية كولومبيا الشقيقة ترأس المجلس. ويعكس وجودكم هنا أهمية هذه اللحظة بالنسبة لكولومبيا. ونحن على ثقة من أن المجلس سيكون في أيد أمينة للغاية تحت قيادة السفير فلاديفيزو خلال شهر آب/أغسطس. كما أعرب عن الامتنان للأمين العام على البيان الهام الذي أدلى به هذا الصباح.

ولا تشعر هيئة أخرى من هيئات الأمم المتحدة في الاضطلاع بأنشطتها اليومية قدر ما يشعر المجلس بآثار ونتائج التداول العشوائي للأسلحة الصغيرة واستخدامها. وقد كان للبرازيل شرف شغل أحد مقاعد الأعضاء غير الدائمين حين جرى تناول هذه المسألة في المجلس لأول مرة

منذ عامين. وأتيحت لوزير خارجيتنا آنذاك الفرصة للمشاركة في مناقشة مثمرة بشأن مسألة كانت تعد جديدة غير ملفتة للأنظار في ذلك الحين. ولا مجال للشك في أن الاجتماع الوزاري الذي عقده المجلس والبيان الرئاسي الذي صدر عندئذ ساعدا على إظهار هذه المسألة على الساحة الدولية.

لقد تغير الكثير منذ ذلك الوقت. وصارت الحالة أشد تعقيدا وأحفل بالتحديات. كما أن آليات التصدي لمسألة الأسلحة الصغيرة هي أيضا أكثر تطورا. وبفضل المناقشات المستفيضة التي دارت في هذا الصدد تحسن فهم هذه المسألة كثيرا، وجرى التسليم بالأبعاد المتعددة للصور التي تتخذها في مختلف مناطق العالم. وتعززت فكرة المسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتق الدول إزاءها.

ومنذ شهرين مضيا اعتمدت الجمعية العامة بروتوكولا ضد صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها وذخيرتها ليكمل اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة الجريمة الدولية المنظمة. وفي منطقتنا دخلت حيز النفاذ اتفاقية البلدان الأمريكية لمناهضة صنع الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات وغيرها من المواد ذات الصلة ومناهضة الاتجار غير المشروع بها. والأكثر أهمية من ذلك، أننا تمكنا من الاتفاق على برنامج عمل في سياق مؤتمر الأمم المتحدة الذي عقد مؤخرا والمعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. ولذلك، يناقش مجلس الأمن اليوم هذه القضية في سياق الأسس المشتركة من أجل معالجة تلك المشاكل وهي الأسس التي وضعها المجتمع الدولي بالفعل.

ومن الأهمية بمكان المحافظة على إنجازات المؤتمر. ويعزى النجاح المحرز إلى حد كبير إلى مهارات السفير كاميليو ريس، ومن الضروري أن نُهيئ الفرصة لعملية المتابعة التي بدأت بالفعل في سائر أنحاء العالم لكي تؤتي ثمارها. ونعرب عن سرورنا لملاحظة أن المبادرة الكولومبية للمضي قدما في متابعة هذه القضية تسلم بحدود ولاية مجلس الأمن في هذا الميدان وبضرورة تجنب توليد عملية موازية للعملية التي نشأت في ذلك المؤتمر. ويتصدى مجلس الأمن للأسلحة الصغيرة لكونها عناصر في بعض من بنودها وليس من أي منظور مفاهيمي، قد يتضمن مجموعة كاملة من المشاكل من جميع جوانبها.

وتعتبر البرازيل، أن البعد الذي يهم مجلس الأمن من أبعاد ظاهرة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هو بعد الصراعات. ويتعلق الدور الذي يقوم به المجلس فيما يتصل بالأسلحة الصغيرة بالوقاية من الصراعات، وتنفيذ الحظر على الأسلحة، وجمع الأسلحة الزائدة في مرحلة ما بعد الصراعات والقيام بعمل لنزع أسلحة المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

ونحن نعرف أن هذا الدور الهام ليس دورا قاصرا على المجلس، ولكنه ينبغي أن يكون مرتبطا بجهود الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومرتبطا بخاصة، بالمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية. وبالمثل، فإن اتباع نهج متكامل ومتوازن تجاه هذه الظاهرة يأخذ في الاعتبار، على سبيل المثال، حقيقة مفادها أن الأسلحة الصغيرة هي أيضا عامل يغذي الجريمة المنظمة، والاتجار غير المشروع بالمخدرات والإرهاب يتجاوز ولاية مجلس الأمن.

وفي مجال ولاية هذه الهيئة، من الضروري، فيما يبدو، أن نبرز أهمية ضمان القيام على نحو صارم برصد تنفيذ الحظر على الأسلحة الذي يُفرض بموجب قرارات المجلس. ونود أن نسجل في الوثائق تسليمنا بجهود لجان الجزاءات لضمان رصد التدابير الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية في مناطق وكيانات تخضع

للجزاءات وأن نعلن على الملأ الأعمال التي يقوم بها الأشخاص والبلدان المعنية بانتهاكات الجزاءات.

وتخفيض القدرة العسكرية يونيتا في أنغولا دليل على أن مجلس الأمن، تطابقا مع الولاية الواردة في القرارات ذات الصلة، بمقدوره أن يقوم بدور رئيسي في الجهود المبذولة على نطاق العالم لمكافحة تدفقات الأسلحة غير المشروعة.

ونعرب عن اعتقادنا أيضا بأنه قد تم تعزيز الهدفين الرئيسيين للمجلس في مجال الأسلحة الصغيرة وهما - الوقاية من الصراعات وتنفيذ الحظر على الأسلحة تنفيذا صارما - في المؤتمر لأن المؤتمر تمكن من اعتماد تعهد سياسي بتقديم الأسلحة والأسلحة الخفيفة فقط إلى حكومات أو كيانات مأذون لها على النحو الصحيح بتلقيها.

وتتضمن الوثيقة الأساسية التي عممها وفد كولومبيا لهذه المناقشة مجموعة من المقترحات الهامة. وبغية المشاركة في هذه العملية الذهنية، أود أن أبرز بعض النقاط التي يبدو لنا أنها تعزز دور المجلس، مع عدم التعرض لقطاعات تهم هيئات أخرى في الأمم المتحدة.

أولا وقبل كل شيء، ينبغي أن يكون المجلس على استعداد للدخول في حوار مع الوكالات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية أيضا بالقضايا المدرجة في جدول أعمال المجلس والتي تتوفر لها الخبرة أو تكون قد اتخذت مبادرات في مجال الأسلحة الصغيرة. ونشجع المجلس على مواصلة سياسة التنفيذ الصارم للحظر المفروض على الأسلحة في جميع أنظمة الحظر ومواصلة تقديم حوافز لجميع الدول لكي تتعاون بشأن التحقيقات التي تجريها لجان الجزاءات.

ومن الأهمية بمكان أيضا أن نأخذ في الاعتبار التدابير الرامية إلى ضمان عدم تحويل الأسلحة الفائضة بعد أن يتوقف الصراع إلى بلدان مجاورة أو إلى مناطق أخرى يحتمل أن يقع فيها صراع. وعلى غرار ما حدث في مؤتمر الاتجار غير المشروع، يستطيع المجلس أن يبعث بإشارة إيجابية وذلك بالترحيب باعتماد برنامج العمل والتأكيد من جديد على الالتزام بالمساهمة في تنفيذ أحكامه.

وأخيرا، وفي الاجتماع الأول الذي يعقد مرة كل سنتين والمعني بتنفيذ برنامج العمل، قد يطلب المجلس من الأمانة العامة أن تقدم معلومات بشأن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المتضمنة في الفقرات الموجهة إلى المجلس.

ويتطلب حل مشاكل الأسلحة الصغيرة التزام جميع الدول، ومساعدة المجتمع المدني ومشاركة المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. ولن يستطيع المجلس بمفرده أن يتصدى لهذا التحدي بنجاح. ولكن من العلامات الإيجابية أنه تجرى الآن مناقشة هذه المسألة في المجلس ويتم الاستماع إلى آراء الدول الأعضاء بشأن ما تتوقعه من أنشطة المجلس. ويحدونا الأمل في أن تسفر هذه المناقشة المفتوحة عن اتخاذ قرار موضوعي يؤكد من جديد مرة أخرى عزم المجلس على العمل بالتعاون مع جميع المعنيين والمساهمة في الجهود الجماعية للقضاء على الشرور التي تسببها الأسلحة الصغيرة.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل البرازيل على كلماته الرقيقة التي وجهها إلى كولومبيا.

المتكلم التالي المسجل في قائمتي هو ممثل بلجيكا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ديرويت (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. كما أن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدان المنتسبة - تركيا وقبرص ومالطة، بالإضافة إلى أيسلندا وليختنشتاين - العضوين في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة والعضوين في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تؤيد هذا البيان.

أود أولا أن أهنئ كولومبيا على تولي رئاسة مجلس الأمن وأعرب عن الشكر للصين والسفير وانغ لخدمته الممتازة في شهر تموز/يوليه. وأود أيضا، أن أعرب بخاصة، عن الشكر لكم يا سعادة الرئيس لقدومكم من بوغوتا لترؤس هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن ومن ثم تهيئة الفرصة لنا للإعراب عن آرائنا بشأن موضوع يثير اهتمامنا بصفة خاصة وهو موضوع كرست الدبلوماسية الكولومبية ولا سيما السفير رييس له طاقة كبيرة - وهو بالتحديد موضوع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة من جميع جوانبه.

ولن نمل من تكرار أن ما يزيد على ٥٠٠ مليون قطعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تتداول في الوقت الراهن في سائر أنحاء العالم، وأن ٨ من كل ١٠ من ضحايا الصراعات المسلحة هم من المدنيين وأكثرهم من النساء والأطفال. كيف يتسنى لنا أن نتجاهل هذه النكبة التي تغذي الصراعات وتؤدي بصورة خطيرة إلى زعزعة الاستقرار في المجتمع المدني؟ الرأي العام يتوقع منا أن نتخذ إجراء. وليس بمقدور أي بلد من بلداننا أن يحل هذه المشكلة بمفرده. لذلك نحن بحاجة إلى العمل معا.

وفي بداية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، الذي عقد في تموز/يوليه، صرح نائب رئيس الوزراء البلجيكي ووزير الخارجية، باسم الاتحاد الأوروبي، بأن من الضروري حتى نكون قادرين على تحقيق نتائج ملموسة أن ننظر في عدد من المجالات التي نعتبرها مجالات ذات أولوية وهي: تنفيذ ضوابط الصادرات ومبادئ التصدير؛ وتطوير صك دولي معني بالتسويق والتتبع، فضلا عن السمسرة؛ واتخاذ إجراءات محددة فيما يتعلق بإدارة المخزونات وتدمير الفوائض؛ والتأكيد بخاصة على نزع أسلحة المحاربين القدامى، وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

لم يتمكن الاتحاد الأوروبي من الحصول في المؤتمر على كل شيء اعتبر ضروريا من أجل القيام بصورة فعالة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، وبخاصة فيما يتعلق بمبادئ التصدير المطبقة في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فضلا عن مدونة السلوك التي وضعها الاتحاد الأوروبي بشأن صادرات الأسلحة والعمل المشترك الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ومع ذلك يتضمن النص النهائي عناصر هامة تتعلق بوضع العلامات واقتفاء الأثر ومراقبة الصادرات وإدارة المخزونات ونزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج والمساعدة لأكثر مناطق العالم تضررا، وبصفة رئيسية أفريقيا.

علاوة على ذلك، أسعدتنا كثيرا قرارات تنظيم عقد مؤتمر استعراضي في عام ٢٠٠٦، كحد أقصى، لمراجعة تنفيذ برنامج العمل، وعقد اجتماعات كل عامين لتقييم التقدم المحرز على الأصعدة الإقليمية والوطنية والعالمية التي ستضمن متابعة قرارات المؤتمر. وفي هذا السياق، أود أن أشكر الأمين لعام كوفي عنان على ملاحظاته صباح اليوم، والتي تحدد لنا الطريق. وهذه المتابعة لها أهمية حيوية في ضمان فعالية العمل المشترك ضد الاتجار غير المشروع على المدى البعيد.

وأخيرا تمهد المتابعة الطريق أمام الإعداد للمفاوضات المتعلقة بوضع العلامات واقتفاء الأثر والوساطة. وهذا النوع من المبادرات له أهمية خاصة للاتحاد الأوروبي، الذي بدأ بالفعل عملا هاما في هذا الاتجاه.

ويؤكد برنامج العمل على أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة يطيل أمد الصراعات ويشمل عناصر مرتبطة بمنع نشوب الصراعات وتسويتها، وكذلك بالتنمية. ولذلك قررت الدول المشاركة أن تمنع كل جوانب الاتجار

غير المشروع بالأسلحة الخفيفة وأن تحد منه وتحاصره، وهي تركز في ذلك بشكل خاص على مناطق العالم التي تنتهي فيها الصراعات ولديها ضرورة ملحة لحل مشاكل خطيرة يفرزها التكديس المفرط والمزعزع للاستقرار للأسلحة الخفيفة.

كذلك ينص برنامج العمل على تنفيذ برامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج تشمل تدابير لجمع وتدمير الأسلحة الخفيفة، ولا سيما في حالات ما بعد الصراع، وعلى إدراج أحكام محددة، كلما كان ذلك مناسبا، تنص على تضمين اتفاقات السلام لهذه البرامج. وعلى الصعيد الإقليمي، يوجد أيضا عدد من التدابير الرامية إلى تعزيز وقف نقل وصنع الأسلحة الخفيفة وإلى دعم برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، خاصة في حالات ما بعد الصراع. أخيرا، اضطلعت الدول المشاركة، على الصعيد العالمي، بتشجيع نزع سلاح وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية، خاصة في حالات ما بعد الصراع.

وفي هذا الصدد، شرعنا في تشجيع المجلس على دراسة إمكانية إدراج أحكام وثيقة الصلة، على أساس كل حالة على حدة، تتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، إذا اقتضت الضرورة، في ولايات وميزانيات عمليات حفظ السلام. وفي رأينا أن دمج هذه التدابير في استراتيجية شاملة طريقة ناجعة وراسخة لدعم جهود حفظ السلام وقبل كل شيء لضمان ديمومتها.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن من الضروري أن يتبع كل الجهود المبذولة لعقد المؤتمر نتائج ملموسة. ولا بد من مساعدة الدول التي تناضل مع حالات ما بعد الصراع ودعمها بقرارات وتدابير دولية يتم اتخاذها بمقتضى برنامج العمل.

وكما قلنا بالفعل، لا تستطيع أي من بلداننا بمفردها حل مشكلة التجارة غير المشروعة بالأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة. ولذلك سيرحب الاتحاد الأوروبي بحماس بأية مبادرة تمكن من تعزيز متابعة تنفيذ نتائج المؤتمر، وكذلك تنفيذ التدابير المتخذة بالفعل والتدابير التي ستمكن كل الجهات الفعالة المعنية من تعزيز قدرتها على محاربة هذه التجارة بطريقة فعالة ودائمة.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل بلجيكا على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي المسجل في قائمتي هو ممثل الفلبين. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد منالو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): في البداية اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. أود في الوقت نفسه أن أهنئكم وبلدكم على القيادة والمبادرة اللتين أظهرتموهما طوال العملية التي سبقت وتخللت مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، وعلى عقد هذه الجلسة الهامة اليوم.

والفلبين شأنها شأن بلدكم، لم تسلم من المشاكل التي تسبب فيها انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتفشيها بدون مراقبة. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر الأمين العام على بيانه الذي أدلى به في وقت سابق من صباح اليوم والذي سبر فيه مرة أخرى غور هذه المشكلة بشكل حقيقي.

لقد اتخذ المجتمع الدولي خطوة في الاتجاه السليم لمعالجة هذه المشكلة عندما اختتمنا قبل أقل من أسبوعين مؤتمرنا للأسلحة الصغيرة باعتماد برنامج عمل. ولا بد أن نواصل التحرك في الاتجاه السليم وأن نبني على ما حققناه. إن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والتكديس المفرط والمزعزع للاستقرار لها هما شاغل مباشر للمجلس

وينبغي أن يكونا هكذا. ورغم أن الهيئات الأخرى، ولا سيما الجمعية العامة، ووكالات الأمم المتحدة لديها جميعا أدوار خاصة تؤديها في معالجة هذه المشكلة إلا أن لمجلس الأمن دورا فريدا ومتميزا، ليس لأن كبار منتجي الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هم أعضاء المجلس فحسب بل أيضا لأن الكل قد دعموا جهود معالجة هذه المشكلة في ساحات متعددة. علاوة على ذلك، فإن لدور المجلس أهمية رئيسية في مجالين: في عمليات حظر الأسلحة، وفي نزع سلاح وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم.

لقد أصبحت عمليات نقل الأسلحة الصغيرة غير المشروعة أمرا شائعا. إذ تتحرك الأسلحة الجديدة والقديمة بسهولة تكاد لا تصدق، ولكن عندما تواجه عمليات الأمم المتحدة لحظر الأسلحة التحدي حينئذ نرى مدى فظاعة أنشطة وسطاء الأسلحة غير المشروعة. ولذلك نجد أهمية قصوى في أن برنامج العمل يذكر الدول بالتزاماتها نحو الامتثال الكامل لعمليات حظر مجلس الأمن للأسلحة كذلك يتضمن برنامج العمل التزام الدول باتخاذ تدابير ملائمة على الصعيد الوطني ضد أي نشاط ينتهك حظرا للأسلحة يفرضه مجلس الأمن.

ونحث مجلس الأمن بقوة على أن يواصل البحث في سبل ووسائل تعزيز فعالية عمليات حظر الأسلحة، بما في ذلك استعراض عمل لجان الجزاءات القائمة وتشجيع الدول على تقديم كل المعلومات ذات الصلة بشأن انتهاكات الحظر.

ورغم أننا نفهم القيود الخاصة المعنية هنا إلا أن الفلبين تدعم بقوة النداء الذي أطلقه الأمين العام وآخرون قبل عامين، إبان النظر في هذه القضية على المستوى الوزاري بمجلس الأمن، والذي دعا إلى إدراج تدابير لنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في اتفاقات السلام وفي ولايات جميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ويسعدنا بصفة خاصة أن برنامج العمل المعني بالأسلحة الصغيرة لم يحصر نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج على حالات ما بعد الصراع. حقيقة أن التفكير السائد بالنسبة لممارسة الأمم المتحدة هو تطبيق نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج على حالات ما بعد الصراع فقط، ولكن هناك صراعات عديدة جدا لا تشارك فيها الأمم المتحدة ويكون من الخطأ الجسيم تطبيق هذه القاعدة على كل الصراعات. وإذا كنا سننتظر حتى تنتهي الصراعات فقد لا يتبقى أحد نترع سلاحه ونسرحه ونعيد ادماجه.

ونعتقد أنه حتى قبل أن تتوقف الصراعات، وحتى قبل أن يتم التوصل إلى حل عسكري أو سياسي نهائي، ينبغي أن تتاح للمقاتلين فرصة معقولة وعملية للخروج بأنفسهم من الصراع ولجمع أسلحتهم الصغيرة. الحقيقة هي أن بعض المقاتلين، عند إعطائهم الفرصة، قد يفضلوا أن يفعلوا ذلك إلا أنهم في غياب نزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج ربما يلجأون إلى الجريمة أو القرصنة أو أعمال الإرهاب أو أنشطة أخرى مماثلة. ولذلك تشكر الفلبين من أيدوا وجهة نظرنا وساعدوا في إدراج هذا العنصر التقدمي في برنامج العمل.

ونعتقد أن جهودنا الإجمالية لمعالجة مشكلة الأسلحة الصغيرة والزخم الذي ما فتئنا نولده سوف تتلقى دفعة نرحب بها إذا أعطى مجلس الأمن كامل دعمه لهذه الجهود من خلال بيان رئاسي أو قرار. وسيعطي ذلك قوة دفع سياسية إضافية لعملية متابعة نتائج المؤتمر وبرنامج العمل.

أخيرا، تتطلع الفلبين إلى العمل مع مختلف هيئات ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، وغيرها من الدول وأعضاء المجتمع المدني في تنفيذ

برنـامج العمـل، بمـا في ذلـك الإعـداد لمختلـف اجتماعـات المتابعة، كلما كـان ذلـك مناسـبا، لاسـتعراض تنفيـذ ذلـك البرنامج.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): المتكلم التالي ممثل جنوب أفريقيا أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): أرحب بكم، سيدي الرئيس، في نيويورك، إنه شيء طيب أن نراكم هنا. تعرفون، سيدي، إننا في حركة عدم الانحياز كنا نحسد كولومبيا على مدينتها الرائعة كارتاخينا، إلا أننا نحسدكم الآن حقا لفوزكم بكأس أمريكا؛ ونهنئكم وشعب كولومبيا بهذا الفوز.

ويسعد جنوب أفريقيا أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه قد اعتمد بنجاح برنامج عمل واقعيا قابلا للتنفيذ. وأود في هذا الصدد أن أذكركم بالبيان الذي أدلى به رئيس وفد جنوب أفريقيا خلال المناقشة العامة في هذا المؤتمر، عندما قال

”إن هذا المؤتمر يتيح للمجتمع الدولي فرصة فريدة للتعبير عن ذاته بشكل جماعي فيما يتعلق بالأخطار التي تمثلها هذه الأسلحة، واعتماد برنامج عمل واقعي ويمكن تنفيذه. ومن شأن هذا المسعى الجماعي أن يبادر بعملية طويلة الأجل للوقاية من هذا الخطر الذي يهدد السلم والاستقرار والتنمية المستدامة، ومكافحة هذا الخطر والقضاء عليه“.

وفي هذا الصدد، تشعر جنوب أفريقيا بالارتياح لأن المؤتمر حقق أهدافه. وبينما نسلم بأن برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر يحقق توازنا فائق الحساسية بين مختلف الآراء المتباينة، فإنه يقدم للمرة الأولى إطارا متفقا عليه دوليا لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ومكافحته والقضاء عليه على الأصعدة الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي بصورة واقعية ومستدامة وشاملة.

لقد أمكن الوصول بالمؤتمر إلى نهاية ناجحة بفضل الدور الهام الذي قامت به حكومة بلادكم، سيدي الرئيس، خصوصا ذلك الدور الذي قام به السفير كاميلو ريس بوصفه رئيسا للمؤتمر. إن قيادته وإسهامه، جنبا إلى جنب مع السفير كارلوس دوس سانتوس ممثل موزامبيق، ورئيس اللجنة التحضيرية، ألهما المؤتمر للسعي إلى حلول توفيقية واعتماد برنامج عمل واقعي يمكن تنفيذه. إن تفانيهما من أجل برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، هو رمز لمحنة شعوب الدول الأكثر ابتلاء بويلات هذه الأسلحة.

إن جنوب أفريقيا يسعدها أيما سعادة أن يستند برنامج العمل إلى النهج الذي اعتمدته الدول الأكثر تضررا بخطر الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد استجابت أفريقيا بصورة جماعية لهذا التهديد باعتماد إعلان باماكو بشأن اتخاذ موقف أفريقي مشترك إزاء انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها على نحو غير مشروع، مما يوفر إطارا لحل أفريقي لمشكلة تتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية. وفيما يتعلق بهذا الإطار، يتم التعامل مع مشكلة الأسلحة الصغيرة من خلال منظور شامل لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، وبناء السلام فيما بعد الصراع، والوقاية من الصراع والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإعلان المتعلق بالأسلحة النارية والذخائر والمواد الأخرى ذات الصلة في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، واعتماد مشروع بروتوكول هذه الجماعة في شهر آب/أغسطس من هذا

العام، سوف ييسر التعاون دون الإقليمي في مكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة؛ الأمر الذي يكتسب أهمية خاصة بالنسبة لبرنامج العمل.

وترحب جنوب أفريقيا أيضا بالاتفاق على أن تعقد الجمعية العامة مؤتمرا للمتابعة في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠٦ لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل. إن هذا المؤتمر ومرحلته التحضيرية، بما في ذلك اجتماعات الدول على أساس كل سنتين، سينظر في التنفيذ الوطني والإقليمي والعالمي لبرنامج العمل الوطني. وسيضمن هذا المؤتمر أن العملية التي بدأها مؤتمر الأمم المتحدة ستكون مستدامة وأنها ستبقى ذات صلة بالموضوع. وسيضمن أيضا أن الأمم المتحدة ستواصل الاضطلاع بدور محوري في التصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. وفي هذا الصدد، ترحب جنوب أفريقيا بمختلف الإشارات المرجعية الواردة في برنامج العمل إلى دور الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في مساعدة الدول على النهوض ببرنامج العمل وتنفيذه.

وبالرغم من أن الدور الهام لمجلس الأمن في تنفيذ برنامج العمل هو موضع اعتراف وترحيب، ينبغي احترام طبيعة وأصل برنامج العمل بوصفه مبادرة من مبادرات الجمعية العامة، وذلك عندما ينظر المجلس في المبادرات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة. ونظرا لطبيعة المشاكل المرتبطة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وكون برنامج العمل قد تم تطويره واعتماده من خلال عملية بادرت بها الجمعية العامة، ينبغي أن يستمر التعامل مع هذا الموضوع في إطار ولاية الجمعية العامة. ومشاركة مجلس الأمن في هذا الموضوع ينبغي أن تقتصر على بعض المجالات المحددة المرتبطة بجدول أعمال المجلس.

وفي هذا الصدد، ترحب جنوب أفريقيا بالتزام الدول في إطار برنامج العمل بتشجيع نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وبالتالي إعادة إدماجهم في الحياة المدنية، وتقديم الدعم للتخلص مما يتم جمعه من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بطريقة ناجعة، خاصة في حالات ما بعد الصراع. وعلى نفس القدر من الأهمية يأتي تشجيع المجلس على النظر، على أساس كل حالة على حدة، في إدراج الأحكام ذات الصلة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ولايات عمليات حفظ السلام وميزانياتها. وجنوب أفريقيا ترحب كذلك بالتعهدات التي قطعتها الدول على نفسها باتخاذ التدابير المناسبة، بما في ذلك جميع الوسائل القانونية أو الإدارية، ضد أي أنشطة تنتهك حظرا على الأسلحة يفرضه مجلس الأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة والتعاون مع منظومة الأمم المتحدة لضمان التنفيذ الفعال لحالات الحظر التي يفرضها مجلس الأمن.

إن جنوب أفريقيا تسلم بالعلاقة المتشابكة الهامة بين دور المجلس في تنفيذ برنامج العمل ومسؤولياته فيما يتعلق بقضايا السلم والأمن الدوليين. ولكن من المؤسف أن برنامج العمل لا يتضمن التزاما من جانب كل الدول بعدم تقديم الأسلحة لما يسمى بالأطراف الفاعلة من غير الدول أو جماعات المتمردين، وذلك بسبب الشواغل التي أبدتها دولة واحدة. إن استمرار الإمداد بالأسلحة، لا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لجماعات المتمردين والأطراف الفاعلة الأخرى من غير الدول، يناهض بصورة واضحة جهود المجلس لتعزيز الأمن والاستقرار في مناطق صراع محددة. وأن التزام كل الدول بتوفير الأسلحة للحكومات فحسب، من شأنه، في رأينا، أن يعزز جهود المجلس لمنع الإمداد بالأسلحة لجماعات المتمردين التي لا تزال تعمل على زعزعة السلم والأمن في العديد من البلدان في أفريقيا. وفي هذا الصدد، ما زلنا نشعر بالقلق لأن بعض جماعات

المتمردين وغيرهم من الأطراف الفاعلة من غير الدول تواصل الحصول على الأسلحة بالرغم من المبادرات المختلفة لمجلس الأمن. وحيث أن هذا الموضوع يتعلق بلب المشكلة المرتبطة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أفريقيا، فإن جنوب أفريقيا تثق بأن كلا من الجمعية العامة ومجلس الأمن سيبقيان هذه المسألة قيد النظر.

الرئيس (تكلم بالأسبانية): أشكر ممثل جنوب أفريقيا على بيانه، ولا سيما على التهانئ التي وجهها إلى كولومبيا بمناسبة فوزها بكأس أمريكا لكرة القدم. وأعلم أنه احتفل بفوز كولومبيا كما لو أنه كان مواطنا كولومبيا. وبالطبع بعض السفراء الآخرين لم يكونوا سعداء جدا بنجاح كولومبيا، ولكن مع ذلك جرى احتفال عام به. ومرة أخرى، نتوجه بالكثير من الشكر.

المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل نيوزيلندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ماكيه (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم المتعلقة بدور المجلس فيما يخص مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وخاصة في أعقاب الإنجاز الهام المتمثل في برنامج العمل الذي اعتمد في مؤتمر الأسلحة الصغيرة في الشهر الماضي هنا في نيويورك.

وقد أكد برنامج العمل على الطابع المتعدد الجوانب لموضوع الأسلحة الصغيرة والخطر الحقيقي والمباشر الذي تشكله هذه الأسلحة على أمن الدول والأفراد. وعلى الرغم من أن النتيجة النهائية لم تكن تمثل كل ما كنا نصبو إليه، فإنها المرة الأولى التي اتفق فيها المجتمع الدولي بشأن اتخاذ تدابير لمعالجة الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة. وفي هذه المرحلة، اسمحوا لي أن أعرب عن تقديري للدور الأساسي الذي اضطلعت به كولومبيا، وخاصة السفير رييس، في ضمان أن يخلص المؤتمر إلى نتيجة ناجحة.

وسلطات مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق لاتخاذ التدابير التي تعتبر ضرورية للتعامل مع التهديدات أو الانتهاكات التي تواجه السلم تشمل، في الظروف الملائمة، فرض إجراءات لحظر الأسلحة لمنع انتشار الأسلحة الصغيرة في بيئة معينة. ونحن نرى أن هذه التدابير، مع التفكير اليقظ، يمكن أن تكون مفيدة في تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في استعادة السلم والأمن.

وندرك أنه ربما يقال إن فرض الحظر في بعض الظروف التي يكون فيها حجم ترسانات المتخاصمين قد مال بالفعل إلى جانب من الجوانب قد لا يفعل شيئا سوى تجميد توازن القوى القائم. ولكن من الناحية الأخرى، ينبغي أن يكون الشاغل الأكبر للمجلس هو نزع فتيل اشتعال حالات الصراع بأكبر قدر ممكن. وتوريد المزيد من الأسلحة لا يسفر عنه إلا إضافة وقود للنار. وقد يعرض أيضا المزيد من الأرواح للخطر، بما في ذلك أرواح موظفي العمليات المأذون بها من مجلس الأمن.

وفي الوقت الذي ينبغي فيه للمجلس أن يواصل استخدام هذه السلطات حسب الضرورة، يجب أن يستوثق أيضا من أن أثر هذه التدابير سيوقف انتشار الأسلحة الصغيرة ويجعل إمكانية إنهاء الصراع أكثر احتمالا. وهناك حاجة إلى تعاون جميع الدول لضمان قيام أنظمة محلية للامتثال لهذه التدابير.

ونرى أنه ينبغي أيضا إيلاء اعتبار لتعزيز قدرة الأمانة العامة حتى تتمكن من تقديم المزيد من الدعم للمراقبة التي يقوم بها المجلس، لضمان ألا يجري الالتفاف حول أي حظر بممارسة الاتجار غير المشروع.

ومع ذلك، قد أظهرت الصراعات الأخيرة في سيراليون وأنغولا أن عمليات فرض حظر توريد الأسلحة وحدها قد يتضح في كثير من الأحيان أنها ليست كافية. ففي الحالات التي تستمد فيها الصراعات الوقود من استغلال الموارد الطبيعية وتهريبها بصورة فالتة عن السيطرة، ينبغي أيضا لمجلس الأمن اتخاذ تدابير للتصدي لهذه العوامل. ولا بد من القيام بمزيد من العمل على تهذيب جزاءات الأمم المتحدة، بما في ذلك عمليات فرض حظر الأسلحة، لضمان أن تكون موجهة بصورة فعالة إلى تحبيق السلم المستدام مع مزيد من الثقة في النجاح.

وللمجلس أيضا دور هام يضطلع به في ضمان ألا يعوق وجود الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نطاق واسع وغير خاضع للسيطرة في مجالات الصراع الحديث، جهود الأمة لبناء السلام. وهذا يقتضي زيادة إدراج عناصر نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في عمليات الأمم المتحدة لبناء السلام بعد انتهاء الصراع، كما وردت التوصية بذلك في تقرير الإبراهيمي في السنة الماضية عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وألاحظ أن عددا من الذين تكلموا قبلي ركزوا تركيزا كبيرا على هذا الجانب.

وقد أثبتت التجربة الأخيرة في سيراليون وكوسوفو أن هذه التدابير قطعا ليست سهلة بأي حال، ولكنها ضرورية تماما. وإذا أريد تحقيق الاستقرار، يجب عدم السماح لقانون البندقية أن يسود بحرية. ومن دور مجلس الأمن أن يتبين الأمر عندما تكون هذه العناصر مطلوبة في البعثات وإدراج الأحكام المناسبة في ولايات البعثات.

وقد شاهدنا ذلك بأنفسنا في منطقتنا، جنوب المحيط الهادئ، حيث أدت الأسلحة الصغيرة إلى تفاقم ما حدث مؤخرا من اضطراب وصراع. وشاهدناه أيضا على نحو أكثر في الميدان في عملنا لحفظ السلام وبناء السلام مع الأمم المتحدة. وتجد بلدان منطقتنا الدعم الخارجي ضروريا وهي تحاول حل الصراع. وفي الوقت الذي يأتي فيه الداعمون بصفة رئيسية من الشركاء الإقليميين، فإن للمجتمع الدولي أيضا دورا هاما يضطلع به، كما ظلت الأمم المتحدة تفعل مثلا في بوغانفيل، في بابوا غينيا الجديدة.

سيدي الرئيس، إننا نؤيد تماما هدفكم في السعي إلى صياغة مجموعة من التوصيات العملية كنتيجة لهذه الجلسة، ونتطلع إلى النتاج النهائي.

الرئيس (تكلم بالأسبانية): أشكر ممثل نيوزيلندا على كلماته الرقيقة الموجهة إليَّ.

المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل جمهورية كوريا، الذي أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد صن جون - يونغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب عن أحر ترحيبي بكم وتقديري لكم، سيدي الوزير، على ترؤسكم هذه المناقشة المفتوحة بمجلس الأمن بشأن موضوع الأسلحة الصغيرة. وأود أيضا أن أشيد، من خلالكم، بالسفير كاميلو رييس، الذي قادنا إلى الخاتمة الناجحة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه.

ويرى وفدي أن برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر، وهو ينص على تدابير محددة تنفذ على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية، يوفر إطارا قويا لرصد واستعراض تنفيذه. وفي ذات الوقت، أود أن أشدد على أن اعتماد برنامج العمل هو مجرد البداية لعملية طويلة لمعالجة هذا الموضوع. والواقع أن ما ينتظرنا إلى الأمام هو تضافر الجهود

لترجمة الأحكام المحددة الواردة في برنامج العمل إلى عمل ملموس.

ويجد وفدي محفل اليوم قد جاء في الوقت المناسب تماما، ليس لأنه سيوفر قوة دفع إضافية للجهود الدولية، ولكن أيضا لأنه سيعمق فهم مجلس الأمن لدوره في هذا الميدان.

في السنوات الأخيرة، تزايد القلق من أثر انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لأنها تؤدي إلى فقدان أرواح الأبرياء وتفاقم الصراعات وتعرقل بناء السلام فيما بعد الصراع وإعادة التأهيل. وحيث أن الأمم المتحدة تتحمل المسؤولية الأساسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين، فإن مجلس الأمن ينبغي أن يظل ملتزما بإيجاد علاج لمشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

لقد مر عامان تقريبا منذ أن تم التعامل مع مسألة الأسلحة الصغيرة في مجلس الأمن. وأكدت الدول الأعضاء مؤخرا على الحاجة إلى مواجهة مشكلة الأسلحة الصغيرة في سياق الجلسات العلنية الأخرى للمجلس، ومن أهمها ما جرى في نقاش شهر حزيران/يونيه الماضي حول منع الصراعات المسلحة، ومناقشات شهر نيسان/أبريل حول حماية المدنيين في الصراعات المسلحة. وإننا نعتقد بأن مسألة الأسلحة الصغيرة تتطلب الاهتمام المستمر والمشاركة الفعالة من مجلس الأمن، وينبغي لمجلس الأمن أن ينضم بشكل أكبر إلى صلب الجهود الدولية للتعامل مع هذا الموضوع.

أود أن آخذ من وقت المجلس لحظات للتعليق على بعض النقاط في برنامج العمل التي أعتقد بأنها تتصل بصورة خاصة بهذه المناقشة.

إنني أعتقد بأن مجلس الأمن مؤهل جيدا لرعاية نزع السلاح وتسريح وإعادة إدماج المحاربين السابقين في حالات ما بعد الصراع. وإذا وضعنا في بالنا أن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يسهم ليس فقط في اندلاع الصراعات، بل أيضا في تكرارها، فينبغي أن نؤكد بصورة كافية على أن برامج نزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج هي العناصر الأساسية في منع الصراعات وفي جهود بناء السلام بعد الصراع. وقد طالبت الأغلبية الساحقة للدول في مؤتمر الأمم المتحدة في الشهر الماضي، تقديم مساعدة كبيرة من المجتمع الدولي من أجل برامج نزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج. وقد استندت هذه الدعوة إلى الإدراك بأنه إذا لم تتم معالجة الأسباب الجذرية للطلب على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فسيكون من المستحيل التخلص من ثقافة العنف.

وكما كان واضحا من الأحداث الأخيرة في سيراليون وليبريا، غالبا ما يؤدي الافتقار إلى الموارد والإرادة السياسية لجهود نزع السلاح والتسريح وإدماج المحاربين إلى تجدد أعمال العنف في المناطق المعرضة للصراع. وتجب الإشارة إلى أن برنامج العمل يشجع مجلس الأمن على أن ينظر، على أساس كل حالة على حدة، في تضمين الأحكام ذات الصلة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ولايات وميزانيات عمليات حفظ السلام. وهذا الموضوع وثيق الصلة بمجلس الأمن حيث أن بعثاته لحفظ السلام ما فتئت تزيد من مشاركتها في التعمير فيما بعد الصراع وحتى في أنشطة بناء الأمة، التي أصبح جمع الأسلحة الصغيرة وتدميرها، وإعادة تأهيل المحاربين السابقين ليس حاسما لنجاح البعثة فحسب، بل أيضا من أجل استدامة السلام والتنمية للدول المعنية.

وبالإضافة إلى ذلك، ندرك بأن حالات حظر الأسلحة التي يفرضها مجلس الأمن يمكن أن تكون أداة فعالة لكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وإننا نرحب بالحقيقة القائلة بأن برنامج العمل يطلب من كل الدول أن تتخذ التدابير المناسبة، بما في ذلك

التدابير القانونية والإدارية، ضد أي نشاط ينتهك الحظر الذي يفرضه مجلس الأمن. غير أننا نجد أن من المزعج للغاية استمرار تهريب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى المناطق التي فرض عليها مجلس الأمن حظرا. وإننا نوصي بأن يقوم مجلس الأمن بدراسة سبل ووسائل إضافية لتحسين فاعلية حالات الحظر المفروضة على السلاح.

ونود أن نؤكد أيضا على الأهمية الخاصة لمنع التراكم المفرط والمزعزع للاستقرار والاتجار غير الشرعي بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في مناطق الصراع الفعلية والمناطق التي يحتمل نشوب صراع فيها. لا شك أن اتخاذ نهج شامل للتعامل مع المشكلات المرتبطة بهذه الأسلحة سيساعد في تخفيض وقوع الصراعات العنيفة وفي حدتها، وسيخفف من معاناة المدنيين الأبرياء. ومع أخذ هذا الهدف بعين الاعتبار، ينبغي لمجلس الأمن أن يعزز دوره في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وفي منع تراكمها المفرط والمفضي إلى زعزعة الاستقرار على حد سواء.

أخيرا، نود أن نشجع مجلس الأمن على زيادة مشاركته في متابعة برنامج العمل. ولهذا الغرض نعتقد، كما هو مذكور في الوثيقة التي أعدتها كولومبيا لهذه المناقشة المفتوحة، بأن اشتمال تقرير المتابعة الذي سيعده الأمين العام على جملة أمور منها المجالات التي يمكن لمجلس الأمن أن يقوم بدور أكثر نشاطا فيها سيكون ذا قيمة عظيمة.

إن لمجلس الأمن دورا قيِّما يمكن أن يضطلع به في منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والقضاء عليه. وإن حكومتي التي تؤيد كبح هذا الاتجار غير المشروع تقف على أهبة الاستعداد لدعم مبادرة مجلس الأمن لتيسير تنفيذ برنامج العمل.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل فنزويلا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ألكلاي (فنزويلا) (تكلم بالاسبانية): أود أن أبدأ بالإشادة بحضور وزير الشؤون الخارجية في كولومبيا، السيد غييرمو فرنانديز دي سوتو، الذي يترأس هذا الاجتماع الهام. وفي نفس الوقت، أتمنى كل التوفيق لزميلنا السيد ألفونسو فالديفيسو، الذي سيواصل في هذا الشهر، الذي تتولى فيه كولومبيا رئاسة المجلس، الاضطلاع بمهام الرئاسة التي بدأها بشكل رائع وزير خارجيته هذا الصباح. وإننا على ثقة، سيدي الوزير، بأن عمل ممثل كولومبيا الدائم كرئيس لمجلس الأمن هذا الشهر سيكون انعكاسا لسجله الحافل كدبلوماسي في الأمم المتحدة، وللدبلوماسية الكولومبية بشكل عام.

أود أيضا أن أحيي الأمين العام على حضوره مناقشاتنا صباح اليوم. وهذا يعبر عن الأهمية التي تضفيها الأمانة العامة على النقاش الذي يجري في المجلس اليوم.

إن لم تكن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة سببا للصراعات، فإن سهولة الحصول عليها، إضافة إلى تداولها الواسع وانتشارها غير المقيَّد، تسهم في حدوث القلاقل التي تصيب المجتمعات حول العالم. إن السهولة الهائلة في إمكانية الحصول على هذه الأسلحة في السوق الدولية، وانتشارها العشوائي بين السكان المدنيين واستخدامها في أعمال العنف والجريمة - بالإضافة إلى استخدامها في الإرهاب، والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات كما تمت الإشارة هنا في العديد من المناسبات - تجعل هذه المشكلة مقلقة بدرجة أكبر.

وللتدليل على خطورة الحالة، تكفي الإشارة إلى أنه في العقد الأخير هناك ٤٦ صراعا من الصراعات الخمسة وثلاثين التي وقعت في أجزاء مختلفة من العالم قامت على

أساس استخدام أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة. وملايين من الرجال والنساء في أنحاء العالم في حالة حزن اليوم لفقد أعضاء من أسرهم، وبلدان فقدت أناسا مهنيين بارزين كانوا يساعدون في تنميتها بسبب الآثار الضارة لهذه الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

لكن في هذه المرحلة فإن المناقشة، التي هي الثانية من نوعها في هذا المجلس، تكتسي أولوية خاصة لأنه سبقها اجتماع هام وناجح، أي المؤتمر المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تحت القيادة البارعة للسفير كاميلو رييس، الذي أشاد به كل المتكلمين السابقين لإسهامه الملحوظ في المفاوضات بشأن برنامج العمل. وبالتالي، أمام مجلس الأمن مهمة ولدت فعلا في الجمعية العامة، ويجب أن تخطو المزيد من الخطوات وتصبح بوصلة للعمل، لتوجيه كل الإسهامات التي قدمت فعلا بشكل فعال وكفء لتعزيز ما جرى القيام به فعلا في الجمعية العامة كما أكد عدد من المتكلمين.

ووفد فنزويلا يرى النظر في هذه المسألة من جانب مجلس الأمن تحديا هاما في المناقشة التي تجريها المنظمة بشأن مسألة ذات أهمية حالية هامة في جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف، تتعلق بما نحتاجه لتجميع جهودنا لاعتماد نهج شامل تراعى فيه جوانب مثل تحديد الأسلحة ونزع السلاح، وبناء السلام بعد انتهاء الصراعات، ومنع نشوب الصراعات والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وهذا المسعى يتطلب عملا منسقا تشترك فيه طائفة من الهيئات المختلفة المعنية بهذه المسألة حتى يكفل هذا النهج الشامل.

ودور مجلس الأمن ينبغي أن يوجه، بالتأكيد، نحو دراسة آثار هذه المشكلة في إطار اختصاص هذا الجهاز الرئيسي، وهو السلم والأمن الدوليان. ومن هذا المنطلق، نرى أن للمجلس مصلحة محددة في هذه المسألة، بالنظر إلى مسؤوليته في بناء السلام، الذي ينطوي بدوره على دعم نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة اندماجهم، وفقا للاتفاقات التي تنضم إليها الأطراف طواعية. وفي الوقت نفسه، التدابير التي يعتمدها المجلس عند معالجة الصراعات في مختلف مناطق العالم لها أثر حقيقي على الجهود لخفض انتشار الأسلحة الصغيرة وتكديسها تكديسا مفرطا عن طريق تنفيذ حالات حظر على توريد الأسلحة، التي أحكامها - بالمناسبة - ملزمة لكل الدول، وفنزويلا تلتزم بها التزاما تاما.

لقد أعطت الأمم المتحدة دفعة قوية لنشر وعي عالمي، مكّن من اتخاذ الخطوات الأولى نحو وضع وتنفيذ تدابير يمكن أن تكون، كما وضعت مراحلها، مقدمة فعالة في السيطرة على الاتجار غير المشروع، والتكديس المفرط والانتشار الذي لا يخضع لرقابة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي هذا الجهد، ينبغي أن نبرز عمل مختلف أفرقة الخبراء الحكوميين التي أنشئت لكي تحدد على نحو أفضل، في إطار هذه المنظمة، وسائل معالجة المشكلة في بعدها الحقيقي. وقد مكننا المؤتمر الأخير المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من ضمان التزام سياسي عالمي عن طريق اعتماد برنامج العمل الذي يهدف إلى منع ومكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والقضاء عليها بحثا عن تحقيق توازن سلمي داخل بلداننا، ويبرز المسؤولية الرئيسية التي تتحملها الدول صاحبة الدور الرئيسي في الاضطلاع بهذه التدابير.

وفنزويلا تعتبر أن الجهود التي تبذل لإيجاد حلول لمشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ينبغي أن تتبع نهجا شاملا متوازنا غير تمييزي تراعى فيه السمات والخبرات المحددة للمناطق، والمناطق دون الإقليمية والبلدان المعينة، رغبة في التصدي لهذا النشاط الإجرامي من كل جوانبه. وفي الوقت نفسه، يعتبر بلدي أن

المسؤولية الرئيسية عن التصدي لهذه المشاكل ينبغي أن تقع على الحكومات، مع دعم ومشاركة المجتمع المدني. ومن هذا المنطلق، يجب أن تكون هناك ضمانات لحق أية دولة في الحصول على أسلحة لمواجهة احتياجاتها الدفاعية المشروعة، وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، لمنع التلاعب والتفسيرات المغرضة.

وفي مناطق مختلفة من العالم، اتخذت دول تدابير محددة لمواجهة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة. وهذا حقيقة واقعة في نصف الكرة الغربي، حيث أحرزت منظمة الدول الأمريكية تقدما جديدا باعتمادها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ الاتفاقية المشتركة بين الدول الأمريكية لمكافحة صنع الأسلحة النارية، والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى المتصلة بها والاتجار بها، وبإعداد تنظيمات نموذجية بشأن الأسلحة النارية والأجزاء والمكونات بواسطة اللجنة المشتركة بين الدول الأمريكية للرقابة على إساءة استخدام المخدرات.

إن التزام فنزويلا بالمساعي الدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشهد عليه اعتماد الجمعية الوطنية، أي الجهاز التشريعي لجمهورية فنزويلا البوليفارية، للاتفاقية المشتركة بين البلدان الأمريكية لمكافحة صنع الأسلحة النارية، والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى المتصلة بها، كما نشرت في النشرة الرسمية للجمهورية، العدد رقم ٣٧/٢١٧ المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه من هذا العام.

وفنزويلا مقتنعة بأن المجتمع الدولي يجب أن يبني جهوده على التعاون حتى يواجه مشكلة الأسلحة الصغيرة وآثارها على السلم والاستقرار، في ضوء الصلات بينها وبين الأنشطة الأخرى غير المشروعة التي قد تعرض للخطر أيضا أمن الدول.

اسمحوا لي بأن أختتم كلمتي بالإشارة إلى نتائج المؤتمر المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. إن هذه النتائج بداية عملية ستمكّن من تحقيق تدابير ذات عمق ونطاق أكبر ونحن نمضي قدما، من أجل معالجة المشكلة معالجة فعالة شاملة. وفي هذا الشأن، نعتقد أن القضاء على النشاط والتكديس المفرطين للأسلحة الصغيرة، جنبا لجنب مع التدابير الأخرى المقترحة هنا سيسهم دون شك في حل الصراعات التي أشرنا إليها.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل فنزويلا على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي وفد كولومبيا.

المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو ممثل السودان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد عروة (السودان) (تكلم بالعربية): أود في البداية وباسم المجموعة العربية التي يتشرف السودان برئاستها هذا الشهر، أن أرحب بكم، معالي السيد الوزير، وأنتم تترأسون أعمال مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس، وأنتهز هذه السانحة لأتقدم بالتهنئة لبلادكم الصديقة على توليها الرئاسة في مجلس الأمن. وإننا على ثقة بأنها ستضاف لسجل إنجازاتكم المشرفة على الصعيد الدبلوماسي. كما نتقدم لكم بالشكر على عقد هذه الجلسة الهامة وتوجيه الدعوة للدول غير الأعضاء في المجلس للمشاركة. وأرجو أن أنتهز هذه السانحة لأتقدم بالشكر للسيد المندوب الدائم لجمهورية الصين الشعبية الصديقة على رئاستها المتميزة والحكيمة وقيادتها لأعمال المجلس في الشهر الماضي.

تنعقد هذه الجلسة اليوم وقد اختتم مؤتمر الأمم المتحدة حول الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أعماله قبل أيام خلت، والذي كان لبلادكم شرف قيادته من خلال تولي السفير كاميلو رييس رئاسة المؤتمر، والذي لعب دورا محوريا وبذل جهدا كبيرا

وملموسا من خلال مفاوضات شاقة في التوصل لتوافق الآراء حول وثيقة برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه.

لقد أرسى مشروع برنامج العمل من خلال الإجراءات المختلفة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية وآليات المتابعة، أساسا عمليا للمجتمع الدولي، وخطوة أولى نحو الانطلاق بجدية لمحاربة خطر الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. ويتطلب تنفيذ مشروع برنامج العمل تحركا مكثفا من الدول الأعضاء والأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية المعنية وذلك باتخاذ مبادرات بناءة لتحقيق الأهداف والبرامج المنصوص عليها في البرنامج.

لقد ساهمت المجموعة العربية في نجاح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذلك من خلال العديد من المقترحات الإيجابية التي تقدمت بها والتي عززت جهود التوصل لتوافق الآراء. وتود المجموعة العربية في هذا السياق أن تعبِّر مجددا عن الأسف لخلو مشروع برنامج العمل من الالتزام الواضح من الدول الأعضاء بتصدير السلاح للحكومات فقط، وهو مطلب نادت به كافة الدول الأفريقية بحسبان أن القارة الأفريقية تعد من أكثر القارات المتضررة من مخاطر انتشار الأسلحة الصغيرة الخفيفة في أيدي الجماعات المتمردة التي تهدد السلم والأمن في القارة. وتتضح أهمية هذا الالتزام من خلال العديد من النزاعات التي يتعامل معها المجلس بصورة يومية وتلعب فيها المجموعات الإجرامية الدور الأساسي في تقويض الأمن في القارة الأفريقية.

لقد أجمع العديد من البيانات التي قدمت خلال أعمال المؤتمر الدولي حول الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على أن هذا الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة لا يعد سببا أساسيا لطبيعة النزاعات الناشبة في العديد من المناطق الإقليمية في العالم، وإنما أداة لتأجيج الحروب القائمة بالفعل، حيث أن هذه النزاعات تجد جذورها في الإرث الاستعماري والظروف الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والعرقية وتزايد حالة الفقر والمديونية والأمية والأمراض المعدية في البلدان النامية، لا سيما الأقل نموا، نتيجة للتباينات الواضحة والواسعة في العلاقات الاقتصادية والتجارية والدولية بين الدول المتقدمة النمو والدول النامية أو نتيجة لحالات الاحتلال التي تؤدي إلى نشوب الصراع السياسي ومن ثم اندلاع العمل العسكري. لذلك ترى المجموعة العربية أهمية أن تنصب كافة الجهود لمعالجة هذه الأسباب، وبالتالي وضع حد للمعاناة الإنسانية الناجمة عن مخاطر الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة.

تعتقد المجموعة العربية بأن موضوعات نزع السلاح تندرج في إطار ولاية اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة والتي تبنت العديد من القرارات حول هذه الموضوعات. وتؤمن المجموعة بأن دور المجلس يجب أن يكون داعما لهذه الجهود التي تضطلع بها الجمعية العامة، كما تأمل أن يلعب المجلس دوره في التنسيق مع الأجهزة المعنية في حشد وتعبئة الموارد والخبرات من أجل تنفيذ برنامج العمل حول الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة وتقديم المساعدة إلى الدول في تنفيذها لبرنامج العمل حول الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة.

مع ذلك تتفهم المجموعة دواعي نظر مجلس الأمن في مخاطر الأسلحة الصغيرة والخفيفة وذلك بالنظر لدور المجلس المنصوص عليه في الميثاق في حفظ السلم والأمن الدوليين، وارتباط وانتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة بمناطق النزاعات التي يتولى المجلس معالجتها، وهي جميعا تحديات تم إبرازها في مشروع برنامج العمل. وقد شجعت الوثيقة أيضا مجلس

الأمن على النظر حالة بحالة في إدراج الأحكام المناسبة المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الولايات المنوطة بعمليات حفظ السلام، حسب الاقتضاء.

وتأمل المجموعة العربية أن تتوافق أي إجراءات متخذة من المجلس في المستقبل حول موضوع الأسلحة الصغيرة والخفيفة مع الإجراءات المتفق عليها في مشروع برنامج العمل حول الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، وأن يراعي المجلس الحق الأساسي للدول في الدفاع عن النفس وفقا للمادة ٥١ من الميثاق والتي أعطت الدول ضمنا حق حيازة الأسلحة التي تدافع بها عن النفس وكذلك حق كل دولة في وضع النظام الدفاعي الخاص بها. كما أن المجلس مطالب باحترام حق الشعوب الخاضعة للاستعمار أو لأشكال أخرى من السيطرة الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي في تقرير المصير، والتزام المجلس وتقيده الصارم بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك تساوي الدول في السيادة والسلامة الإقليمية وتسوية الخلافات بالوسائل السلمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو المساس بها.

لقد أبرز مشروع برنامج العمل بأن الجهود حول الأسلحة الصغيرة والخفيفة يجب ألا تمس الأولويات المتعلقة بنزع السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية، وتأمل المجموعة العربية في هذا الصدد في إيلاء المجلس الاهتمام اللازم بنزع السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل التي تمثل خطرا حقيقيا على البشرية.. ولارتباطها الوثيق بالسلم والأمن الإقليمي والدولي وهي الأولويات التي حددتها الوثيقة الختامية للدورة الخاصة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح عام ١٩٧٨ والتي أكدت على أن الأولوية القصوى يجب أن تعطى للسلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل ثم الأسلحة التقليدية.. وتتضح مخاطر هذه الأسلحة بالنظر للوضع الخطير في الشرق الأوسط حيث تمتلك إسرائيل أسلحة الدمار الشامل ويشاهد العالم بصورة يومية الاستخدام المفرط للقوة العسكرية من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني الأعزل الذي يناضل من أجل نيل حق تقرير المصير.

وفي الختام تؤكد المجموعة العربية بأنها ستستمر في جهودها وإسهاماتها لتعزيز جهود مكافحة مخاطر انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وذلك على صعيد منظمة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والإقليمية المعنية، ومن خلال مؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٦ والاجتماعات المخصصة للنظر في التقدم المحرز على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي حول تنفيذ برنامج العمل.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل مصر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بيبرس (مصر) (تكلم بالعربية): يشرفني في البداية وباسم جمهورية مصر العربية أن أتقدم لبلدكم ولكم شخصيا بخالص التهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، كما أود كذلك أن انتهز هذه الفرصة لكي أعرب للمندوب الدائم لجمهورية الصين الشعبية عن خالص الشكر للجهد المبذول خلال رئاسة بلاده لمجلس الأمن خلال الشهر المنصرم، ونود كذلك أن نعرب عن اهتمامنا بطرح موضوع الأسلحة الصغيرة والخفيفة على جدول أعمال المجلس وعقب أيام معدودة من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة. ونتقدم بالشكر كذلك إلى الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، للكلمة التي ألقاها في بداية الجلسة هذا الصباح، كما نشير كذلك إلى كافة الأهداف المرجو تحقيقها من جلسة اليوم والواردة في رسالتكم الموجهة إلى الرئيس الأسبق لمجلس الأمن.

تنضم مصر إلى الكلمة التي ألقاها السيد المندوب الدائم للسودان، رئيس المجموعة العربية لهذا الشهر، نيابة عن المجموعة العربية.

تؤمن مصر بأن مشكلة الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة تعد إحدى أهم المشكلات التي تتأثر بها مناطق بعينها، ونظرا للانتشار غير المشروع السريع للأسلحة الصغيرة وارتباط هذا الانتشار بالعديد من المشكلات العرقية والثقافية والسياسية والاقتصادية، فإن هذا الأمر يتطلب بدوره حلا يراعي خصوصية الظروف في المناطق المتضررة، مع الأخذ في الاعتبار أن انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة لا يجب النظر إليه باعتباره سببا للتراع، وإنما كأداة لإذكاء حدة التراعات القائمة بالفعل، والتي تجد جذورها في عدد من العناصر الاقتصادية والاجتماعية والعرقية المتراكمة والمركبة، لهذا وللقضاء بصورة فعالة على تلك المشكلة، يجب العمل من خلال منهجين متوازيين:

الأول يضع تصورا لحل المسببات الاقتصادية والاجتماعية لتلك المشكلة باعتبارها الأسباب الحقيقية وجذور التراعات التي تؤدي إلى الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة في المدى المتوسط والطويل.

والثاني يركز على التصدي لمشكلة الاتجار والتداول غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة في المدى القصير.

على الصعيد الوطني تشهد مصر استقرارا فيما يتعلق بقضية الأسلحة الصغيرة والخفيفة، ويرجع هذا الاستقرار إلى تنظيمنا التشريعي المحكم في هذا المجال الذي يرجع إلى الخمسينات من القرن العشرين حيث تحكم كافة أوجه الإنتاج والاتجار والحيازة وتجرم تشريعاتنا الوطنية الأنشطة ”غير المشروعة“ وتنشئ آليات وطنية تكون معنية بوضع القوانين وتنفيذها.

أما على الصعيد الإقليمي، فتعمل مصر مع جيرانها الأفارقة عن طريق تبادل الخبراء والمعلومات الفنية والتقنية من أجل وضع حلول نهائية تحد من الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة في قارتنا الأفريقية التي تعد أكثر قارات العالم معاناة من التراعات المسلحة.

ويمثل إعلان باماكو الصادر عن الاجتماع الوزاري الأفريقي حول الأسلحة الصغيرة والخفيفة الذي عقد بمالي في نوفمبر ٢٠٠٠ تجربة إقليمية رائدة تعكس ثمرة العمل الأفريقي المشترك حيال الانتشار والتداول والاتجار غير المشروعين في الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وتجسدت خلالها روح التعاون بين مصر وأشقائها الأفارقة للتوصل إلى حل لتلك المشكلة بصورة تراعي خصائصها وخصوصيتها بالنسبة لبعض بلدان القارة الأفريقية.

أما على الصعيد الدولي فقد شاركت مصر بإيجابية في أعمال مؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ المعني بالاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة، والذي صدر عنه برنامج عمل سياسي طموح يهدف إلى محاربة الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وتجريم الاتجار غير المشروع وكافة الأنشطة غير المشروعة الأخرى، والتأكيد على إحكام سيطرة السلطات الوطنية على الأنشطة المشروعة تفاديا لتسرب تلك الأسلحة إلى أي استخدامات غير مشروعة، وكذلك تعزيز آليات التعاون الإقليمية والدولية من أجل علاج جذور مشكلة الاتجار غير المشروع والحد من آثارها السلبية على الفقر وتعثر التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتراعات العرقية في الدول المتضررة.

وفي هذا الصدد فإننا نؤكد بصورة قاطعة لا تقبل الشك أن تناول تلك القضية مرتبط بعدم المساس بعدة حقوق، يأتي في مقدمتها حق الشعوب في تقرير مصيرها والدفاع الشرعي عن نفسها، لا سيما الشعوب الواقعة تحت الاحتلال

الأجنبي، بالإضافة إلى حق الدولة في ممارسة كافة الأنشطة المشروعة في هذا المجال، والتأكيد على سيطرتها على أراضيها، والرقابة على الأسلحة الصغيرة والخفيفة المنتجة بها، وقدرتها على إصدار التشريعات الكفيلة بمواجهة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، بما يمنع استخدامها وتداولها في الأنشطة غير المشروعة والإرهاب والأنشطة الإجرامية.

كما أن تناولنا لهذا الموضوع لا يخل بالأولويات التي أقرها المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح، وحددتها بوضوح الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح عام ١٩٧٨ والتي احتل فيها موضوع نزع السلاح النووي الأولوية القصوى تليه أسلحة الدمار الشامل الأخرى ثم الأسلحة التقليدية.

نظرا لتفاقم حدة مشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة ونظرا للصلة الوثيقة بين قضية تهريب الأسلحة الصغيرة والأمن والسلم الدوليين، فقد أكد برنامج العمل الصادر عن المؤتمر على دور المجتمع الدولي في هذا المجال، وحدد بشكل واضح مجال عمل مجلس الأمن على وجه الخصوص، حيث أوضحت فقرات برنامج العمل ضرورة أن ينظر مجلس الأمن،

> ''حالة بحالة، في إدراج الأحكام المناسبة المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، في الولايات المنوطة بعمليات حفظ السلام وميزانيتها، حسب الاقتضاء''. (برنامج العمل، الجزء الثاني، الفقرة ٣٨)

كما أكد برنامج العمل، في مواضع أخرى، على ضرورة التعاون والالتزام والامتثال التام للدول بقرارات الحظر على الأسلحة التي يتخذها مجلس الأمن وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وأن تتخذ الدول كافة التدابير القانونية أو الإدارية الملائمة لمكافحة أي نشاط ينتهك حظرا للأسلحة يفرضه مجلس الأمن.

أخيرا، من الأمور الهامة، التأكيد على أن برنامج العمل المذكور الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ يعد السبيل الوحيد لمواجهة المشاكل المتعلقة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، ويحدد بصورة متكاملة الأولويات والالتزامات والمعايير الوطنية والإقليمية وكذلك الدولية في هذا المجال، وأنه في حالة اتباع الأهداف ومنهج العمل التي وضعها برنامج العمل فإننا سننجح بذلك في تحقيق كافة جهود المجتمع الدولي من أجل القضاء على الأخطار الناجمة عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): المتكلم التالي ممثل الهند. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بال (الهند) (تكلم بالانكليزية): نعرب عن الشكر لكولومبيا لعقدها هذا الاجتماع المفتوح عن الأسلحة الصغيرة، ويشرفنا أن تترأسوا، سيدي، هذا الاجتماع. إن نطاق تركيز هذا الاجتماع، حسبما توضح ورقة السفير فالديفيسو، أكبر من نطاق تركيز المؤتمر الذي عقد في الشهر الماضي بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، ولكن المشاكل الأكبر التي سوف ينظر فيها المجلس تنشأ من الجذور ذاتها.

وكما قال المجلس في بيانه الرئاسي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩:

> ''إن منع الاتجار غير المشروع يكتسي أهمية مباشرة في إطار السعي العالمي لإيجاد سبل ووسائل للحد من سوء استعمال الأسلحة الصغيرة، بما في ذلك استخدام الإرهابيين لها''. (S/PRST/1999/28)

ربما تكون حيازة نسبة ١ في المائة من المخزون العالمي من الأسلحة الصغيرة قد تمت بصورة غير شرعية، ولكن ذلك يعني أنه توجد ٥ ملايين قطعة من الأسلحة. وتشكل مجوهرات الصراع جزءا ضئيلا مماثلا من التجارة العالمية بالأحجار الكريمة، ولكن المجتمع الدولي يحاول وضع نظام لضوابط صارمة قابلة للتحقيق لزيادة صعوبة الاتجار غير المشروع. وقدم المجلس دعمه لتلك العملية؛ والواقع أن الجهد الدولي لتعريف مجوهرات الصراع ومنع الاتجار بها بدأ هنا، وأن تحريم الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لا بد أن يُولى على الأقل أولوية عليا كهذه.

وعلى غرار أية سلعة أساسية أخرى، فإن الاتجار بالأسلحة الصغيرة مشروع فقط إذا كانت إجراءات التصدير والاستيراد على حد سواء تتم عبر قنوات رسمية وقانونية. وحتى صادرات الأسلحة التي تصدرها الحكومة دون أن تنتهك أيا من قوانينها تعد غير مشروعة إذا أُرسلت الأسلحة إلى أطراف فاعلة غير تابعة لدولة في بلد آخر، بتجاوز القوانين أو بالتلاعب عليها. وبما أن الإرهابيين والأطراف الفاعلة التي لا تنتمي إلى دولة يستغلون هذا المهرب ويشترون الأسلحة من السوق الدولية عندما تعرضها خِفية أو بصورة غير شرعية دول تعزز الإرهاب، فإن المجتمع الدولي يجب أن يوافق - لأنه لم يستطع أن يفعل ذلك في المؤتمر الذي عقد في الشهر الماضي - على أن الاتجار بالأسلحة لا بد، على غرار بقية التجارة الدولية، أن يتدفق فقط عبر قنوات مأذون بها من قِبَل كل من الحكومات المصدرة والمستوردة.

من الواضح أن أعضاء هذا المجلس، نظرا إلى دوره في صون السلم والأمن الدوليين، يتحملون مسؤولية خاصة، وبخاصة الأعضاء الدائمين، لأنهم أكبر مصدري الأسلحة في العالم ولأنهم، إذا خرقوا القانون، فبمستطاعهم أن يستخدموا حق النقض لحماية أنفسهم.

خلال العقد الماضي، اتخذ المجلس قرارات بالحظر لوقف إمدادات الأسلحة إلى أطراف فاعلة عنيفة من غير الدول مثل يونيتا والجبهة الثورية المتحدة وطالبان. وعندما تبين للمجلس أن تجاوز حالات الحظر كان سهلا، أذن بإجراء تحقيقات خلصت إلى أن الشبكات الإجرامية الدولية كانت تُستخدم لبيع الماس والإمداد بالأسلحة في أنغولا وسيراليون. والصادرات الرئيسية لطالبان في أفغانستان هي المخدرات والإرهاب، وإن الحظر على الأسلحة مليء بالثقوب مثل ''الشعرية'' التي تشتهر بها إحدى جاراتها. ويحدونا الأمل أن تؤدي آلية الرصد التي أنشأها المجلس لأفغانستان قبل أيام قليلة أعمالها على نحو جيد. فإذا كان الحظر على الأسلحة لا يزال يتعرض للخرق، فإننا نتوقع من المجلس، على غرار ما قام به تجاه غرب أفريقيا، أن يعالج جوهر المشكلة ويتخذ تدابير ضد المسؤولين.

وفي أماكن أخرى، وبينما تحاول الأمم المتحدة تقديم المساعدة لبناء السلام فيما بعد الصراع، غالبا ما يمثل نزع الأسلحة أولا أعقد تحدٍّ يواجه حفظة السلام التابعين لها. وتتساءل ورقة العمل التي قدمتموها سيدي الرئيس عما حدث بشأن الأسلحة الصغيرة التي جمعت في حملة نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج. لا بد من تدمير تلك الأسلحة الصغيرة، ولكن غالبا ما تكون هذه المشكلة المشكلة الأسهل على الحل. وكثير من أولئك الذين يقاتلون في تلك الصراعات المميتة يشبّون تحت السلاح؛ وفي العالم الذي يعرفونه، البندقية هي الوسيلة الوحيدة، حسبما يفكرون، للبقاء على قيد الحياة. إنها تحميهم وهم يستخدمونها لإجبار الآخرين على إعطائهم الغذاء والملجأ. وما لم تقدم لهم الأمم المتحدة الأمن وما لم تتوفر لهم سبل أخرى للعيش، فلن يتخلى معظمهم عن أسلحتهم أو أنهم سوف يتخلون فقط عن عدد ضئيل من أسلحتهم. وهذا يعني أن الأمم المتحدة لا بد أن تبعث بحفظة السلام التابعين

لها بعد تسليحهم تسليحا جيدا وتزويدهم بمعدات جيدة لكي يتمكنوا بصورة حقة من توفير الأمن لجميع فئات السكان المحليين ويتصدوا لأولئك الذين يرفضون التخلي عن أسلحتهم. ويعني أيضا أنه لا بد أن يكون المجتمع الدولي سخيا بدعمه لبرامج إعادة التأهيل الاقتصادية. وبدون ذلك قد يكون الخوف من الفقر المدقع، إن لم تكن هناك أشياء أخرى، هو الذي يحملهم على الاحتفاظ بأسلحتهم.

خلال الخمسين سنة الماضية أصبحت الأسلحة الصغيرة أشد فتكا بقدر كبير، حيث أصبحت البندقية الهجومية العادية تطلق في الوقت الحاضر حجما من النيران يساوي حجم ما كانت تطلقه البنادق الرشاشة من الأنماط المبكرة. وأصبحت الأسلحة الصغيرة أيضا أخف مما كانت عليه، مما يعني أن بمستطاع الأطفال أن يستخدموها بسهولة أكبر. ولا يقتضي الأمر سوى التدريب بدرجة أقل بكثير على الأسلحة التي ترشق الرصاصات على نطاق واسع، كما أن كلفة الأسلحة الصغيرة قد انخفضت عما كانت عليه في الثمانينات، حيث بدأت بعض الجيوش تتخلص من مخزوناتها.

وكل هذا يفسر السبب في أن الأسلحة الصغيرة التي تكون في أيدي مقاتلين هم دائما من صغار السن بوسعها إدامة صراعات مكلفة بشكل باهظ من حيث الأرواح المزهقة، وكذلك السبب في أن الإرهابيين استطاعوا إنزال خسائر فادحة بين الأرواح البريئة.

إلا أن الأسلحة الصغيرة الآن توشك على أن تشهد قفزة أخرى في التكنولوجيا. إذ تتلقى بعض الجيوش تدريباتها الميدانية على أسلحة صغيرة تجمع بين تكنولوجيات الدائرة المتكاملة وتكنولوجيات متطورة أخرى في البندقية الهجومية، مما يجعلها أكثر دمارا بدرجة كبيرة. وإذا استرشدنا بالماضي دليلا لوجدنا أن هذه الأسلحة ستنتهي بأيدي جهات فاعلة غير حكومية قبل أن تحصل حتى عليها جيوش العالم الثالث. فهذه هي الأسلحة التي سيضطر جنود من البلدان النامية إلى مواجهتها في أيدي الإرهابيين أو الثوار في أوطانهم أو عندما يذهبون إلى الخارج كحفظة سلام.

لذلك أصبحت هناك ضرورة أكبر من أي وقت مضى لوضع قيود أشد صرامة على صنع وتصدير الأسلحة الصغيرة. وهناك حاجة إلى التفاوض بسرعة على صكوك دولية، كما أن هناك حاجة إلى إنشاء آلية لرصد حركة الأسلحة الصغيرة وتمييزها بعلامات بغية ضمان عدم تحويلها عن القنوات القانونية إلى الاتجار غير المشروع. وينبغي أن يعطي المجلس التشجيع لتلك العملية.

ويقر كل من المؤتمر المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والورقة التي أعدتها كولومبيا (S/2001/732, annex) بفائدة التعاون الإقليمي. ومع ذلك، كما هو الحال بالنسبة للعقاقير المخدرة، والتي لها علاقة بالأسلحة الصغيرة غير المشروعة وبالإرهاب، ليس بوسع البلدان أو المناطق التي يتم التهريب إليها أن تفعل الكثير لوقف هذا التدفق. وفي حالة العقاقير المخدرة فإن المسؤولية تقع على عاتق المناطق المنتجة للسيطرة على المشكلة من منبعها. وتعاون البلدان والمناطق المصنعة والمصدرة الرئيسية للأسلحة له ضرورة مماثلة في السيطرة على هذه التجارة الأخرى غير المشروعة. ولقد اتخذت بعض البلدان خطوات على الصعيد الإقليمي لوقف التجارة غير المشروعة بالأسلحة، ونحن نرحب بذلك.

وإننا على ثقة من أن مجلس الأمن سيتخذ خطوات فعالة وعملية لدفع عجلة برنامج العمل، أو لدعمه، وهو برنامج اعتمده المؤتمر في الشهر الماضي والذي سيحد من توافر واستخدام الأسلحة الصغيرة في إثارة وإدامة الصراعات والإرهاب.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل الهند على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى بلدي.

المتكلمة التالية هي ممثلة استراليا. أدعوها لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة مولز (استراليا) (تكلمت بالانكليزية): ترحب استراليا بمبادرة كولومبيا لعقد هذا النقاش المفتوح. ونحن نعتبر أن عقد مجلس الأمن للمزيد من المناقشة بشأن مسألة الأسلحة الصغيرة جاء في أوانه، إذ يأتي بعد عامين من طرح البند لأول مرة على جدول أعمال المجلس وفي أعقاب النتيجة الناجحة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه.

ويوفر برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة إطارا متينا للتعاون الدولي المعزز في مكافحة التجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لتهنئة رئيس المؤتمر سفير كولومبيا كاميللو رييس، على قيادته المتميزة وعلى دوره الرئيسي في التوصل إلى توافق الآراء الذي تم تحقيقه. وتتوقع استراليا أن يكون برنامج العمل بمثابة مرجعية عملية ودينامية للعمل القادم على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك ما يتعلق بدور مجلس الأمن في هذا المجال.

إننا نرى صلاحية مستمرة للبيان الرئاسي (S/PRST/1999/28) الذي صدر عقب نقاش مجلس الأمن المفتوح بشأن الأسلحة الصغيرة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، ولا سيما ما يخص: أهمية التعاون الإقليمي في معالجة قضية الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، والدعوة إلى إيلاء اهتمام أكثر بالتنفيذ الفعال لعمليات حظر الأسلحة، والدعوة إلى اتخاذ تدابير لمنع تدفقات الأسلحة عن البلدان أو المناطق التي تشهد صراعات مسلحة أو تخرج منها، وتقديم التوجيه لمفاوضي السلام عن أفضل الممارسات بشأن نزع سلاح وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم، والحاجة إلى وضع أنظمة وقيود وطنية فعالة على نقل الأسلحة الصغيرة، وأهمية أساليب التدمير الآمنة بيئيا، والتي من أجلها نرحب بتقرير الأمين العام الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (S/2000/1092).

وإلى جانب الأهمية المستمرة للبيان الرئاسي لعام ١٩٩٩ نجد أن العديد من جوانب برنامج العمل الذي اعتمد مؤخرا بشأن الأسلحة الصغيرة لها صلة خاصة بمجلس الأمن، وهي: الحاجة إلى التركيز بشكل خاص على مناطق العالم التي تنتهي فيها الصراعات ولا بد فيها من التعامل على نحو عاجل مع مشاكل خطيرة متعلقة بالتكديس المفرط والمزعزع للاستقرار للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وأهمية تعبئة الإرادة السياسية في جميع أرجاء المجتمع الدولي لمنع ومكافحة النقل والتصنيع غير المشروعين للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

علاوة على ذلك، فإن بعض التدابير الأكثر تحديدا التي أوصى بها برنامج العمل تستكمل البيان الرئاسي لعام ١٩٩٩. وتشمل هذه التدابير الدعوة إلى التعاون مع منظومة الأمم المتحدة لضمان التنفيذ الفعال لقرارات الحظر على الأسلحة التي يتخذها مجلس الأمن، والدعوة إلى نظر مجلس الأمن، على أساس كل حالة على حدة، في إدراج أحكام لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، كلما كان ذلك قابلا للتطبيق، في ضوء ولايات وميزانيات عمليات حفظ السلام. ونشدد أيضا في هذا الإطار على أهمية التخلص الآمن من الأسلحة الفائضة والتخلص منها في الوقت المناسب والإدارة الآمنة للمخزونات الحالية من الأسلحة الصغيرة.

لقد ظلت استراليا منذ بدء الجهود الدولية لمعالجة مشاكل الأسلحة الصغيرة نصيرا قويا لوضع تدابير سياسية قابلة للتنفيذ ومصاغة لتتناسب مع الاحتياجات والقدرات الخاصة بكل حالة وكل منطقة تحدث فيها المشاكل. على سبيل المثال، أيدت استراليا بشدة صياغة تشريع نموذجي بشأن مراقبة أسلحة بلدان جزر المحيط الهادئ وتدرس سبل تحسين إجراءات التخزين الآمن للأسلحة وجردها بشكل فعال في تلك المنطقة. وتقدم الجهود الجارية الآن على الصعيد الإقليمي توجيها للأنشطة العملية التي يمكن أن تساعد في الحد من الخطر الذي يمكن أن يشكله توافر الأسلحة الصغيرة وتداولها على المدنيين وأرزاقهم.

ونحن نرى أن لمجلس الأمن دورا هاما في ضمان تناول قضايا الأسلحة الصغيرة بوصفها عنصرا لا يتجزأ من نهج المجلس تجاه منع نشوب الصراعات وحلها. وحسب الظروف الخاصة لكل حالة فإن المجلس في موقع جيد لوضع توصيات عملية لمعالجة قضايا الأسلحة الصغيرة، مستفيدا في ذلك من الدروس المستقاة حتى الآن ومن برنامج العمل، حيثما كان ذلك منطبقا.

ويسرنا تكرار الإشارة إلى قضايا الأسلحة الصغيرة في العديد من مناقشات المجلس الموضوعية طوال العامين الماضيين. كذلك نرحب بتصديق مجلس الأمن على تقديم الأمين العام لتقارير بشأن البعثات المختلفة، بما في ذلك البعثات التي تغطي قضايا الأسلحة الصغيرة، وعلى سبيل المثال، فيما يخص التخلص من الأسلحة في بوغنفيل. ويوفر هذا المزيد من الدعم للجهود الدولية في مكافحة مشاكل الأسلحة الصغيرة.

ونهيب بمجلس الأمن أن يواصل جهوده النشطة لمعالجة قضايا الأسلحة الصغيرة، مع الإشارة بصفة خاصة إلى روح وأهداف برنامج العمل.

إن استراليا من جهتها ستواصل العمل الحثيث من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج العمل، ولا سيما في منطقتنا، وذلك ضمن جهودنا التعاونية الشاملة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والحد من الخطر الذي تشكله هذه الأسلحة على السلم والأمن والتنمية الدولية.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثلة استراليا على الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلى وفدي.

المتكلم التالي هو ممثل باكستان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أحمد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أبدأ بتهنئتكم بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر آب/أغسطس. إن وجودكم هنا يؤكد الدور الهام الذي تقوم به كولومبيا في قيادة المسعى الدولي لمواجهة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وإن مبادرتكم بترتيب مناقشة اليوم تجئ في أنسب وقت حيث يعقد هذا الاجتماع في ظل خلفية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه الذي اختتم أعماله مؤخرا. ولا بد لي أن أذكر هنا أننا أتيحت لنا فرصة للعمل عن كثب مع وفدكم قبل المؤتمر وخلاله، وبوسعي أن أؤكد لكم أننا سنعمل بشكل وثيق جدا مع وفدكم ونحن نسعى إلى متابعته.

لقد اعتمد المؤتمر برنامج عمل يحدد بوضوح مسؤوليات الدول على الأصعدة الوطني والإقليمي والعالمي. وتعكف الدول الأعضاء في الوقت الحاضر على تحليل محتويات برنامج العمل ودراستها من أجل اتخاذ تدابير المتابعة المطلوبة منها.

ونرحب بهذه الفرصة التي وفرتموها لنا، سيدي الرئيس، بعقد اجتماع اليوم لدراسة كيفية أداء مجلس الأمن لدوره في معالجة مشكلة الأسلحة الصغيرة.

ولا بد لي، في المقام الأول، أن أثني عليكم، سيدي الرئيس، بتيسيركم الاستماع إلى ٤٠ بيانا تقريبا في اجتماع اليوم. إننا نقدر صبركم. وفي المقابل، تم الإدلاء بحوالي ١٥٠ بيانا خلال ثلاثة أو أربعة أيام من المناقشة العامة في المؤتمر. وكل هذه البيانات ينبغي أن توفر لنا غذاء كافيا للفكر والبحث وليس، بالتأكيد، ذخيرة لإطلاق سحابات دخان لتغطية الحقائق.

مما لا شك فيه أن سهولة توفر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة سبب تفاقم الحالة في بقاع مضطربة كثيرة حول العالم. كما أن وفرة الأسلحة الصغيرة في حالات الصراع جعلت جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام أكثر صعوبة وخطورة. والواقع أن نزع سلاح الفصائل المتحاربة أصبح محورا لعمليات حفظ السلام بشكل متزايد. وباكستان، باعتبارها مشاركا رئيسيا في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام، تقوم بدورها في تنفيذ هذه البرامج في مناطق الصراع، وعلى وجه الخصوص، إذا جاز لي أن أذكر، في سيراليون.

وإذا كانت برامج نزع السلاح والقيود على تدفق الأسلحة غير المشروعة تساعد على معالجة المشكلة، فإنها ليست بالحل الحقيقي النهائي. فالصراعات تجتذب الأسلحة، سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة. ومقابل كل طلب، يوجد عرض مقابل، وهذا ينطبق على كل سلعة، بما في ذلك الأسلحة. وستظل الأسلحة تجد طريقها حيثما تكون الصراعات. ولا يمكن وقف تدفق الأسلحة تماما، مشروعا كان أو غير ذلك. إلا أن ما يمكن السيطرة عليه أو حله أو حتى منعه، ليس تدفق الأسلحة، وإنما الصراعات نفسها. وهنا يكمن دور مجلس الأمن، حيث تقع المسؤولية الأساسية للمجلس. وينبغي عدم الانتقاص من الالتزامات التي يمليها الميثاق على هذه الهيئة إزاء التسوية السلمية للتراعات ومنع الصراعات المسلحة. والمثل الدارج يقول إن ''الوقاية خير من العلاج''.

السيد الرئيس، لقد أثرتم بعض النقاط الصحيحة في رسالتكم المؤرخة ٢٥ تموز/يوليه التي وزعت بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن. ونحن نتفق في أن تكديس الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار غير المشروع بها يشكل تهديدا عالميا للسلم والأمن. إلا أن التصدي لهذه المسألة هو مسؤولية الدول الأعضاء وفقا لأحكام برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الذي عقد مؤخرا. ومجلس الأمن، بدوره يجب أن يؤدي دور الميسر لتلك العملية بالتركيز على التزاماته بمقتضى الميثاق. وينبغي ألا يكون انشغال المجلس بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بنفس قدر انشغاله بمنع نشوب الصراعات المسلحة وحل التراعات. ويجب ألا يسمح المجلس منذ البداية بأن تنشأ حالة يستتبعها استخدام الأسلحة، صغيرة أو كبيرة، أو انتشار تلك الأسلحة.

عندما سأل أحدهم أينشتاين يوما، على ما أذكر، عن ما هية الأسلحة التي قد تستخدم في حرب عالمية ثالثة. أجاب بأنه لا علم له بالأسلحة التي قد تستخدم في حرب عالمية ثالثة، إلا أنه يعلم أن الصخور والحجارة فحسب هي التي ستستخدم في الحرب العالمية الرابعة. وهكذا، أيا كانت تلك الأسلحة، فحتى الصخور يمكن أن تصبح وسيلة يقتل بها كل منا الآخر. ولذلك فإن أفضل شيء هو منع نشوء الحالات التي تستلزم أن يتقاتل البشر. وهذا هو الأمر الحتمي.

توفر الأسلحة الصغيرة وحده ليس ما يسهم في تكثيف الصراعات المسلحة وزيادة مستويات العنف. وثقافة السلام لا يمكن أن تنشأ ببساطة بالقضاء على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. المشكلة ليست في الأسلحة؛ إنها الصراعات نفسها وما دامت الصراعات المسلحة تحيق بكوكبنا، فإن وسائل العنف ستكون متاحة دائما ومحاولة التعامل مع وسائل العنف هي مجرد وضع ضمادة بدلا من تشخيص الداء وعلاجه.

في حالات كثيرة يولد العنف من إنكار العدالة، والصراعات تتكثف بسبب إنكار الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير واستمرار الاحتلال الأجنبي. وهذا، وليس الحصول السهل على الأسلحة الصغيرة، هو الذي يعرقل التفاوض وتحقيق سلام دائم. وما من أحد يمكنه إنكار مشروعية الكفاح من أجل الحرية أينما كان، وأيا كانت وسيلة خوضه. والشعوب سترد بالكفاح عندما تُحتل ديارها وعندما تُداس حقوقها الأصيلة بالأقدام. وأمامنا جميعا مثالان واضحان في كشمير وفلسطين.

وواجبات المجلس في هذه الحالات واضحة: تنفيذ قراراته واتخاذ التدابير اللازمة لحل النزاعات واستعادة السلم، ولا سيما بتنفيذ قراراته ومقرراته. ولا يمكن أن يكون هناك انحراف عن هذا المطلب الأساسي.

وإننا نشاطركم تماما وجهة نظركم، سيدي الرئيس، في أن المبادرات المتخذة لمعالجة مشكلة الأسلحة الصغيرة تقع خارج نطاق اختصاص مجلس الأمن. وقد حددتم بالفعل نطاق جلسة اليوم باعترافكم بأن هذه المناقشة المفتوحة لا يقصد منها وضع تعريفات جديدة أو فهم جديد لمسألة الأسلحة الصغيرة، ولا هي لتقديم قواعد ومدونات سلوك جديدة. فهذا موضوع ظل بذل الجهود فيه ماضيا بالفعل على الصعد العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية.

ونحن نرى أن أول هدف منصوص عليه في وثيقتكم، ألا وهو عمل المتابعة من قبل المجلس فيما يتعلق بمسألة الأسلحة الصغيرة، يمكن أن تبدأ معالجته من خلال إجراءات حاسمة يتخذها المجلس لمنع نشوب الصراعات. ويمكن للمجلس أيضا أن يعالج الهدف الثاني بالوفاء بالتزامه بحل المنازعات في جميع الصراعات، بدون استثناء أو انتقائية. والفصل السادس من الميثاق يوفر الإطار اللازم.

ومن واجب مجلس الأمن ليس حفظ السلام فحسب، ولكن أيضا صنع السلام، وبناء السلام. والهدف الثالث، المتعلق بالمشاركة الفعالة من الدول، قد عولج بالفعل بصورة واسعة في المؤتمر الأخير. والدول الأعضاء مدركة تماما لمسؤولياتها، وأي مناقشة أخرى بشأن هذا الموضوع لن تضيف أي شيء ذي قيمة. وفي هذا الصدد، فإن العناصر المحددة في وثيقتكم بوصفها موضوعات للنظر تصبح بالتالي زائدة عن الحاجة نوعا ما. ولكن ما يبقى هو الحاجة إلى التأكيد على واجبات مجلس الأمن المنصوص عليها في الميثاق.

ونرى أن أفضل إسهام يمكن أن يقدمه المجلس هو الوفاء بالتزاماته الملقاة على عاتقه بموجب الميثاق فيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات المسلحة وحل المنازعات. والإجابة الوحيدة لجميع الأسئلة المثارة في وثيقتكم هي أن تستأصل هذه الهيئة العالمية الأسباب الجذرية للصراعات، وتحل المنازعات، وتصنع وتبني السلام. وعلاوة على ذلك، ينبغي الاضطلاع بالعمل المتضافر اللازم لتعزيز التنمية المستدامة والرفاهة الاقتصادية في جميع أرجاء العالم. إذ أن السلم والتنمية مرتبطان بصورة لا انفصام لها.

وولاية مجلس الأمن محددة بوضوح. وبينما توجد رغبة في المجلس ليوسع دوره في كل الاتجاهات، فإنه يجب عليه ألا تغيب عن باله مهامه وواجباته الأساسية. ومحاولة الاضطلاع بمهام تتجاوز ولاية المجلس قد تكون عملا

طموحا؛ ولكنها أيضا تهزم نفسها بنفسها. وهناك حكمة قديمة تقول إن من يحاول فعل كل شيء ينتهي إلى فعل لا شيء.

ولذا يجب على المجلس ألا يغيب عن باله، ولا عن تركيزه، واجباته بموجب الميثاق ويجب أن يحاول الوفاء بها بصورة تامة وبدون تمييز. وإذا أراد المجلس أن يسهم إسهاما حقيقيا في مسألة الأسلحة الصغيرة، فعليه إذن أن يركز على المجالات التي تقع مباشرة في نطاق اختصاصه وولايته القانونية. وهي، وأكرر مجازفا باقتراف التكرار، الحل السلمي للمنازعات ومنع نشوب الصراعات المسلحة. ونحن نحتاج إلى تصميم ولكن ليس إلى نهج تمييزي بدلا من مجرد الخطابة من خلال المناقشات العامة.

وباكستان مدركة تماما لواجباتها في إطار برنامج العمل الذي اعتمده مؤخرا مؤتمر الأسلحة الصغيرة. وجميع الدول الأعضاء واعية بمسؤولياتها. والسؤال هو ما إذا كان مجلس الأمن راغبا في الاضطلاع بدوره وقادرا على ذلك وفقا لالتزاماته، على النحو الوارد في الميثاق. وهنا يكون محك اختبار فعالية ومصداقية المجلس والأمم المتحدة. والطريقة الوحيدة للمجلس كي يعالج مسألة إمدادات الأسلحة الصغيرة هي إنهاء الطلب عليها بمنع نشوب الصراعات وحل المنازعات. ولذا فإن المجلس يكون منصفا في حق نفسه بل وفي حق المجتمع الدولي بالتركيز على واجباته المنصوص عليها في الميثاق والوفاء بها تماما وبدون انتقاء أو تمييز.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): المتكلم التالي هو ممثل كندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هاينبكر (كندا) (تكلم بالفرنسية): إني أرحب بكم، سيدي، ونهنئ السفير رييس ممثل كولومبيا، الذي تمكن من تنظيم هذه الجلسة بكفاءة وصبر.

وكندا سعيدة بنتائج المؤتمر المعني بالإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. وقد اختتم المؤتمر باعتماد برنامج عمل أظهر تصميم المجتمع الدولي على معالجة مشكلة الاتجار بالأسلحة الصغيرة. وهذا النجاح قائم على أسس صلبة، وخاصة فيما يتعلق بالعمل المحدد المستشرف للمستقبل من قبل الدول الأفريقية، والدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

(تكلم بالانكليزية)

ولدينا الآن وثيقة تحظى بتوافق في الآراء وهي تعترف بأن تجارة الأسلحة الصغيرة عموما، وليست فقط الجوانب غير المشروعة من تلك التجارة، تشكل مشاكل حقيقية ملحة. وقد اتفقنا جميعنا على أن الحكومات مسؤولة عن اتخاذ الإجراءات اللازمة فيما يتعلق بمسائل مثل تصنيع الأسلحة الصغيرة، ووضع علامات عليها واقتفاء أثرها، والاحتفاظ بسجلات لها، وضوابط الجمارك، والسمسرة، وإدارة المخزون وجمع وتدمير تلك الأسلحة.

وبرنامج العمل الذي اتفقنا عليه يعترف أيضا بالبعد الإنساني للمشاكل المرتبطة بالأسلحة الصغيرة، بما في ذلك أثرها على النساء والأطفال – وهي جوانب من الموضوع استثمر فيها بلدي وقتا وجهدا خاصا. ومن الجوانب الأخرى الإيجابية بالنسبة لكندا اهتمام البرنامج بمسائل نزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج، وهي موضوعات سلط الضوء عليها آخرون قبلي اليوم.

وهكذا فإن نتائج المؤتمر طيبة للغاية، ولكنها ليست خطوة أولى فحسب. فمن أجل التوصل إلى نتيجة بتوافق

الآراء يتعين ترك بعض العناصر الهامة جانبا في هذه المرحلة. ويمثل برنامج العمل بداية جيدة، ولكنه ليس كاملا ولا مكتملا. فهو لا يشمل عناصر، مثلا، فيما يتعلق بعوامل أساسية مثل تنظيم امتلاك المدنيين للأسلحة، أو عمليات نقلها للجهات من غير الدول. وكان العمل بشأن هذه العناصر، أيضا، مدعوما من العديد من الوفود، ولكنه لم يكن مقبولا لوفد واحد.

وبرنامج العمل أيضا لا يتضمن شيء يذكر من التفاصيل عن القضايا الأساسية كمعايير في مساعدة الحكومات لتوضيح حالات ترخيص التصدير أو القواعد مما يشكل تكديسا أو فائضا مفرطا أو مزعزعا للاستقرار. وهذه عناصر هامة بالنسبة لكندا إلا أنها تسبب المشاكل لبعض الدول الأخرى. وكل هذه العناصر التي لم يتم الوفاء بها تعتبر أساسية لنهج عالمي شامل لقضية الأسلحة الصغيرة وينبغي بحثها من جديد. ويمكن، بل وينبغي، متابعة وإعادة مناقشة القضايا التي لم يتم الاتفاق عليها في المؤتمر في الاجتماعات نصف السنوية وعملية الاستعراض.

وعلى نطاق أوسع، سيكون البرنامج جهيضا بشكله الحالي إذا لم يتم تنفيذه بشكل دقيق وسريع. ويمكن معالجة بعض هذه القضايا من خلال إجراءات المتابعة للبرنامج نفسه. والمواضيع التي تمت الموافقة عليها، سواء تلك التي ذكرت ضمنيا في جزء متابعة البرنامج وتلك التي تمت الإشارة إليها في أمكنة أخرى من الوثيقة، ينبغي متابعتها بنشاط ابتداء من الآن.

ومن جانبنا، في كندا، بدأنا بالتخطيط والمشاورات مع دول أخرى بشأن حلقات دراسية على الصعيد الإقليمي. وسنطالب بالتنفيذ، ليس على المستوى الوطني فقط، بل من خلال المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة التي نحن أعضاء فيها، وهذا يعني أغلبها. وهذا يتضمن مجلس الأمن، الذي يمكن أن يلعب دورا رئيسيا، على سبيل المثال، عن طريق دمج برامج نزع السلاح المناسبة وتسريح المحاربين وإعادة دمجهم في عمليات حفظ السلام وضمان توفير التمويل اللازم لتلك البرامج.

ومما لا شك فيه أن المؤتمر كان ناجحا، غير أنه كان نجاحا محدودا. سيكون من الخطأ الإقلال من أهمية ما حققناه. بالمثل سيكون من الخطأ عدم إدراك مدى ما يجب تحقيقه. إننا مدينون للرجال والنساء والأولاد والبنات في الأماكن التي هي أقل راحة من مدينة نيويورك. إذ أن رفاههم يعتمدان على قدرتنا على التحكم في الأمور، في الواقع، على تخفيضا لتجارة الأسلحة الصغيرة المروعة. ولا نعتقد أن هناك أية دولة بيننا يمكن أن تكون غير مدركة أو غير عابئة بالعواقب الوخيمة التي يجرها ذلك على البشر إذا فشلنا. غير أنه أصبح من الواضح خلال المفاوضات أنه لا تزال هنالك بعض الخلافات الفلسفية في علاج قضية الأسلحة الصغيرة. وترى كندا والعديد من البلدان الأشد تأثرا بعدم الاستقرار وعدم توفر الأمن التي تسببها تلك الأسلحة، أنه يجب تعقب وتضبط عن كثب سهولة الوصول إلى هذه الأسلحة وبيعها ونقلها واستخدامها، إن كانت في إطار النقل الشرعي أو غير الشرعي. علينا أن نعرف إلى من تباع أو تسلم هذه الأسلحة، ومن هي الأيدي التي تستخدمها في أوقات السلم، والصراعات، وبشكل خاص في أوقات القلاقل. ليس هنالك من فلسفة أو أيديولوجية تسمح لنا بالتغاضي عن الضرر المريع الذي تسببه هذه الأسلحة، ولا توجد هنالك فلسفة أو أيديولوجية تعفينا من مسؤوليتنا في التصدي لها. وإذا كانت قضية نقل وامتلاك الأسلحة غير واردة في وثيقتنا فإن ذلك لا يعني أنها لا تنعكس في الحياة اليومية للعديد من البشر. وتتقلص حياتهم بسبب هذه الأسلحة.

والتقييم الحقيقي لنجاح المؤتمر سيظهر في الميدان، وليس في نيويورك، أي ما يتعلق بالأسلحة التي دمرت والأرواح التي أنقذت. وعلى أية حال، يعني هذا بدوره العمل الشاق لنا في نيويورك من خلال ترجمة وعود برنامج العمل إلى أمر واقع. ويعني هذا تكريس الوقت، والمال والإرادة السياسية لهذا الموضوع، وسيعني استمرار المعركة على مدى السنين القادمة لاستكمال برنامج العمل وجعله أكثر شمولا في مجاله وأكثر طموحا في التزاماته. يمكن للمجلس أن يتأكد من أن كندا ستستمر في هذه المعارك، وتعمل بشكل وثيق مع الدول التي تشاركنا الرأي من جميع مناطق العالم حتى يتم تخفيف وطأة هذه الآفة. وفي هذا الصدد، نؤيد دعوة الأمين العام إلى إبرام معاهدة ملزمة قانونا.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل نيبال. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شارما (نيبال) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بتهنئة الدولة الصديقة، كولومبيا، لتوليها رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس. إننا نتشرف بوجودكم هنا، سيدي الوزير، في مناقشة اليوم المفتوحة حول الأسلحة الصغيرة، التي تدل على الأهمية التي نوليها لهذه القضية قيد النظر. وأعبر عن تقديري للوثيقة الدقيقة والشاملة التي أعدها وفد كولومبيا.

تجري مناقشة الأسلحة الصغيرة في الوقت المناسب تماما. وقد توصلنا في الشهر الماضي إلى اتفاق حول برنامج عمل عالمي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة بطريقة منسقة. ويبقي هذا النقاش على الزخم الذي ولّده المؤتمر.

لقد قيل الكثير في الأعوام الأخيرة عن ويلات الأسلحة الصغيرة بوصفها من أدوات العنف الرئيسية. لقد حان الوقت الآن لرص الصفوف لنحقق بزوغ فجر حقبة جديدة نغلب فيها مجد الحياة على مجد الأسلحة.

لقد كشفت خطورة البنادق عن وجهها القبيح في المدارس وفي الشوارع وفي الحروب الأهلية في مختلف بقاع العالم. ومن بين الـ ٥٠٠ مليون قطعة سلاح المتداولة، يقع عدد كبير منها في أيدي عناصر غير حكومية. وإذا كانت تجربتنا الأخيرة أي دليل، فإنه عند اندلاع العنف يفقد التمييز بين حيازة المدنيين القانونية وغير القانونية للأسلحة الصغيرة أي معنى. إنها تبقى ببساطة أدوات رهيبة للموت.

وأثر الأسلحة الصغيرة واسع وعميق ويشمل: الاغتصاب، وتمزيق الأسر، وحياة مثخنة بالجراح، وحقوق إنسان منتهكة، وخدمات صحية لا تفي بالمطلوب، وتعليم مقوض، وموارد يساء استخدامها، وتنمية معاقة، ودول مزعزعة الاستقرار، وسلم معاق، وشباب مشوهة وخسائر هائلة في الأرواح. وغالبية الضحايا من النساء والأطفال الأبرياء العزل. وأكثر ما يزعج ضميرنا تزايد الأطفال الجنود، الذين يستغلهم أناس بلا ضمير وجشعون للقيام بالقتل ولكي يقتلوا.

تشكل الأسلحة الصغيرة تحديا أمنيا حيث أنها مشكلة تنموية. وتؤدي المصالح السياسية الضيقة، والدوافع الإجرامية، والاستياء الإجرامي إلى انتشار الأسلحة الصغيرة، مما يزيد من إمكانية استخدامها العشوائي.

يجب على البشرية أن تسعى سعيا حثيثا إلى تحقيق السلم والأمن الدائمين لكل فرد في العالم. ولتحقيق ذلك، يجب أن نسعى إلى التوصل إلى حل الصراعات بالوسائل السلمية وإلى نزع السلاح وتحقيق الأمن عند مستوى أدنى من التسلح، وإلى حفز التنمية المستدامة بيئيا أيضا، وإلى

تعزيز العدالة التي تعطي كل واحد منا فرصة متساوية للنجاح بتفوق.

لقد تحقق تقدم كبير في تحديد أسلحة الدمار الشامل، وفي بعض الحالات في تجريمها. ومن الضروري أن نواصل تعزيز وتسريح العملية. إلا أن المجتمع الدولي بدأ توا وضع الأساس لنزع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وعلينا الآن أن نضع استراتيجية عالمية متماسكة فعالة لمنع تدفق الأسلحة الصغيرة إلى المناطق التي تكون فيها احتمالات الصراع عالية، ولخفض اعتمادنا عليها بما يحقق سلامتنا، وللانتقال إلى ثقافة سلام. والأمم المتحدة يمكنها - كما في حالة أسلحة الدمار الشامل - أن تقوم بدور كبير في هذا الجهد أيضا.

من الواضح أن الاتفاق العالمي بشأن الأسلحة الصغيرة مجرد بداية متواضعة ولكن جيدة. ونحن لا يزال علينا أن نواجه تحدي تنفيذ الاتفاق، والأكثر أهمية أن نتجاوزه لتناول المسائل المتبقية، من أجل جعل العالم آمنا للجميع بشكل أكبر من ويلات الأسلحة الصغيرة.

إن على الأمم المتحدة التزاما ثلاثيا لمواجهة مشكلة الأسلحة الصغيرة. أولا، يجب أن تعمل مع الشركاء الآخرين لتنفيذ برنامج العمل الذي اعتمد مؤخرا والخاص بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. ثانيا، في حالات الصراع، يجب أن تضافر جهودها مع الحكومات لفرض وإنفاذ حالات حظر توريد الأسلحة، وضبط الإنتاج المحلي غير المشروع ومنع الأسلحة المملوكة بشكل مشروع من أن تصل إلى أيدي المجرمين. ثالثا، يجب أن تشجع المجتمع الدولي على إزالة تهديد الأسلحة الصغيرة من على وجه الأرض باتخاذ تدابير إضافية.

ونيبال تقدر كون الأمم المتحدة وضعت بالفعل نهجا فعالا لتسريح المقاتلين في حالات ما بعد الصراع ونزع أسلحتهم وإعادة اندماجهم. وهذا النهج يجب أن يزداد تحسينا وتكاملا، كلما كان ذلك مناسبا، في ولايات لمجلس الأمن لجعل السلام مستداما. والأمم المتحدة يجب أن تساعد على وضع استراتيجية عالمية قابلة للتنفيذ لمنع انتشار الأسلحة الصغيرة عن طريق جملة أمور مثل تدابير لوضع علامات على الأسلحة واقتفاء أثرها.

المعلومات، كما يعرف الجميع، لها أهمية حاسمة لصياغة سياسة متعقلة وتنفيذها تنفيذا فعالا. وما من مصدر معلومات يمكن أن يضاهي الملاحظات الدقيقة لموظفي الأمم المتحدة العاملين في المجالين الإنمائي والإنساني، الذين يمكن أن يراقبوا السخط الاجتماعي الكامن ومظاهره، أو لأصحاب الخوذ الزرق الذين يشكلون بعثات مراقبي الأمم المتحدة وبعثات حفظ السلام. ومؤخرا، برز المجتمع المدني كشريك قوي لهذه الهيئة العالمية، وكمصدر قوي إضافي للمعلومات لوكالات وعمليات الأمم المتحدة.

والأفرقة الرفيعة المستوى يمكن أن تكون مفيدة إذا ركزت على تقوية وزيادة توافق الآراء الدولي، بدلا من إنزاله إلى مرتبة ثانوية أو النيل منه. وبعثات الأمم المتحدة العرضية لتقصي الحقائق والبعثات الاستشارية يمكن استكشافها أيضا كمصادر معلومات إضافية، تقوم على الحاجة بدلا من أن تكون شيئا معتادا متوقعا. وهذه يمكن أيضا أن تؤدي إلى نتائج عكسية إذا استخدمت استخداما مفرطا، بسبب شهرتها، في الحالات التي يكون فيها اتباع نهج بديل أكثر هدوءا حاسما في إقرار صفقة لحل صراع بين دول أو داخل دولة معينة.

ثمة إمكانيات هائلة يمكن الاستفادة منها في منظمات إقليمية ودون إقليمية حيث يمكن لقربها الجغرافي أو الثقافي أن يساعد إلى حد كبير في تحديد وتحليل المشكلة بشكل دقيق، والتوصل إلى حلول عملية، ووضع تدابير فعالة للمتابعة.

ويجب على الأمم المتحدة أن تشركها بطريقة أكثر أهمية لجعل المنافع التي توفرها أقرب إلى الكمال.

إن تقرير الأمين العام يجب أن يكون محور المعلومات المؤسسية، سواء العامة أو المحددة، التي يتصرف مجلس الأمن على أساسها. ولذلك ينبغي للمجلس أن يطلب إليه أن يقدم تقريرا شاملا بأقصى حد ممكن، يتضمن معلومات عن وجود الأسلحة الصغيرة، ومصادر الإمداد وأثرها المحتمل على بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، حتى يمكن للمجلس أن يصيغ ولاياتها بطريقة مناسبة تستند إلى معلومات. لكن يجب ألا يغيب عن بالنا أنه يعمل في كثير من الأحيان في ظل شحة موارد وقيود زمنية، وأن أطراف الصراع نادرا ما يسمحون لأحد بالإطلاع على معلومات حساسة، الأمر الذي يحد بالتالي من قدرته على إعداد ذلك النوع من التقارير التي يود مجلس الأمن أن يراها على طاولته. والدروس المستفادة من التجارب السابقة، إذا ما درست دراسة موضوعية، يمكن أن توفر رؤية قيمة إضافية للمجلس.

أما بعد، فلا بد لي من قول إن نيبال لا تحبذ إعادة اختراع العجلة. إننا يجب أن نحاول استخدام الموارد والآليات المتاحة أفضل استخدام بطريقة أكثر تنسيقا وفعالية لتحقيق أهدافنا.

ومما لا ريب فيه أن العلاج الفوري الذي يقوم على دراسة أعراض المرض المتصل بالأسلحة الصغيرة أمر أساسي. لكن السلام الدائم سيظل حلما كاذبا إلى أن نعالج الأسباب. الجذرية للسخط الاجتماعي: الفقر ونقص الفرص والظلم.

كثيرا ما يستسلم الشباب الفقير اليائس العاطل عن العمل، الذي يسعى إلى فرصة عمل ومنزلة اجتماعية في الحياة، لبريق السلاح ويقع فريسة للمخططات الأنانية للسفاحين والمجرمين والقادة السياسيين قصيري النظر. ويجب علينا أن نمكن الشباب بالتعليم والمهارات وفرص العمل حتى يمكنهم أن يقولوا "لا" للبنادق.

وهذا يتطلب عكس اتجاه حلقة الفقر والصراع المفرغة، وجعل الديمقراطية تخدم الشعب، وهزيمة الجريمة، وتسريع التنمية المستدامة، وخلق فرص عمل، وفتح المدارس والمستشفيات في البلدان الفقيرة.

إننا يجب أن نوفر لشبابنا الأمل والفرصة. ويجب على المجتمع الدولي أن يهب إلى جعل ذلك حقيقة واقعة بمساعدة البلدان الفقيرة على أن تنمي نفسها، وبجعل التكنولوجيا والأسواق مفيدة للفقراء.

ومن حيث الجوهر، سيتطلب الأمر تحولا اجتماعيا للقضاء على خطر الأسلحة الصغيرة. ومجلس الأمن يجب أن يسهم في هذا التحول، بالتعاون مع الشركاء الآخرين المختصين، بأقصى قدراته.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل نيبال على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل كوستاريكا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نيهاوس (كوستاريكا) (تكلم بالاسبانية): أود أولا أن أهنئكم، السيد الوزير، ومن خلالكم، جمهورية كولومبيا الشقيقة، على ترؤس مجلس الأمن. وتقدر كوستاريكا القيادة التي أظهرها وفدكم في ظل الإرشاد الماهر من السفير فالديفيسو في هذه الهيئة، بينما نعترف في نفس الوقت بمساعيكم الضخمة لتعزيز مصالح ومواقف بلدان أمريكا اللاتينية.

إن وجود الأسلحة الصغيرة حافز لنشوب الصراعات المسلحة. ومن الواضح تماما من كل وجهة نظر أنه من المستحيل أن تنشب هذه الصراعات دون أسلحة. ولهذا فإنه

ليس من الصحيح فحسب لمجلس الأمن أن ينظر في هذه المسألة، بل من الحتمي أن تتخذ هذه الهيئة تدابير قوية للقضاء على التهديد الذي يشكله هذا النوع من الأسلحة.

وانتشار الأسلحة الصغيرة يذكي نيران العنف ويضاعف الكراهية والتراع ويزيد من حدة الجريمة والإرهاب ويشجع على زعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي. ووجود الأسلحة الخفيفة ييسر انتهاك حقوق الإنسان الأساسية ويشجعه. وتطيل ترسانات الأسلحة الصغيرة الصراعات المسلحة وتعرقل عمليات السلام. وإتاحتها تغذي الجريمة العامة وتدعم الجريمة المنظمة. وبيعها على نحو عشوائي يثري قليلين بينما يتجاهل مصالح الأغلبية واحتياجاهما. وتستهلك الميزانيات العسكرية الموارد الوطنية الضئيلة بشره، بينما تعاني شعوبنا من الفقر المدقع إلى أقصى حد.

وتشكل الأسلحة الصغيرة التي تملكها الجيوش الوطنية تهديدا للسلم والأمن الدوليين. أما الأسلحة الخفيفة التي تملكها الجماعات المتطرفة أو الأنظمة الاستبدادية فتصبح خطرا على السلم والأمن الوطنيين. وإذا وجدت هذه الأسلحة لدى الأفراد فإنها تؤدي إلى التفكك الاجتماعي وتقوض أمن مواطنينا. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يستمر في تجاهل المعاناة التي يتسبب فيها ٥٠٠ مليون سلاح من الأسلحة الصغيرة الموجودة. ولا يمكن لهذه الهيئة أن ترفض الاستجابة لصرخات الملايين من الضحايا الأبرياء.

وقبل أسبوعين فقط، شهدنا في هذه المدينة اختتام مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولا بد أن أقول بكل صراحة إنه فيما يتعلق بوفد بلادي، فإن نتيجة المؤتمر كانت محبطة.

ومما خيب آمالنا أن برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر لا يحظر بوضوح نقل الأسلحة إلى الجماعات المتمردة. ونشعر بالاستياء لأن هذه الوثيقة لا تدين إرسال الأسلحة إلى الحكومات التي تقترف انتهاكات صارخة أو منظمة لحقوق الإنسان. ونشعر بالقلق جراء عدم اعتماد تدابير قوية لتنظيم حيازة المدنيين للأسلحة الخفيفة. ونشجب عدم الاتفاق على سرعة إعداد مدونة سلوك ملزمة قانونيا بشأن نقل الأسلحة. ويقلقنا أن برنامج العمل لا يتضمن أية إشارة صريحة لحقوق الإنسان، التي يجب أن تهدي بصفة مستمرة نضالنا لمكافحة هذا النوع من الأسلحة. وفضلا عن ذلك، نأسف لأن نواحي القصور الهائلة هذه كانت نتيجة تعنت عدد قليل من الوفود التي تدعي حول هذه الطاولة أنها تدافع عن السلم والأمن.

ومجلس الأمن، الذي يضطلع على نحو كامل ومخلص بمسؤوليته الأساسية عن السلم والأمن الدوليين، يجب أن يقود اليوم الكفاح ضد انتشار الأسلحة الصغيرة.

فأولا، فيما يتعلق بجميع التراعات الواقعة ضمن اختصاص المجلس، يتعين على المجلس أن يفرض أو يعزز الحظر الذي يستهدف منع ومكافحة وإزالة تدفق الأسلحة. ويجب أن تواكب هذه التدابير آلية فعالة للتحقق وتعاون كامل من جانب كل من البلدان المجاورة ومنتجي الأسلحة.

وثانيا، يجب على المجلس أن يدين ويحظر نقل المواد العسكرية والموظفين العسكريين أو الدعم المالي والسوقي إلى البلدان التي تشارك وحداتها العسكرية أو قوات أمنها في انتهاك حقوق الإنسان. ونعتقد أنه يجب تمديد هذا الحظر إلى الدول التي لا تحترم المبادئ الديمقراطية أو التي لم تصدق على الصكوك الأساسية لحقوق الإنسان وصكوك القانون الإنساني الدولي. ويجب تطبيق نفس الحظر على نقل الأسلحة إلى الأطراف من غير الدول وجماعات المتمردين والحركات المتطرفة.

وثالثا، يجب على مجلس الأمن، بمساعدة الأمين العام، أن يستقي ويحدد الطرق غير المشروعة لتوريد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى مختلف المناطق التي تنشب فيها الصراعات وأن يفرض الجزاءات الواجبة على الكيانات أو الأفراد التابعين للدول والمنخرطين في هذه الأنشطة. ونعتقد أن تشكيل أفرقة خبراء مماثلة للأفرقة التي تتقصى حقائق تجارة الماس سيكون نموذجا يُحتذى.

وفي نفس الوقت، عندما تسنح الظروف العملية، سيكون من الواجب أن تدرج ضمن ولاية عمليات حفظ السلام مهمة رصد تنفيذ حظر الأسلحة والتحقيق في انتهاكاته. وفضلا عن ذلك، يجب على البعثات، كجزء من ولاياتها، أن تضطلع بجمع ومصادرة وتدمير الأسلحة الصغيرة الزائدة وبتشجيع إعادة تحويل صناعة الأسلحة.

وفي الأجل المتوسط والطويل، يتطلب تحقيق السلم والأمن الدوليين تخفيضا كبيرا في عدد الأسلحة الصغيرة المتاحة. ومكافحة استخدام هذه الأسلحة وسوء استخدامها وانتشارها يتطلب تجريد مجتمعاتنا من الأسلحة وإيجاد ثقافة حقيقية للسلام وللحياة تمتد جذورها إلى العدالة الاقتصادية والاجتماعية الأوسع نطاقا وسيادة القانون والديمقراطية والحكومة البرلمانية وحقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، يجب على مجلس الأمن أن يدعم جهود نزع السلاح ويشجع في نفس الوقت تخفيض النفقات العسكرية. أليس من الأفضل للبلدان النامية التي تبدد حاليا ١٩١ مليار دولار على قواتها المسلحة أن تكرس هذا المبلغ للصحة؟ وأليس من الأفضل أيضا أن يكرس للتعليم مبلغ الـ ٢٢ مليار دولار الذي ينفق على نقل الأسلحة إلى العالم الثالث؟ وأليس هذا أفضل سبيل لضمان السلام للأجيال المقبلة؟

وطيلة ٥٠ عاما مضت، لم تنفق كوستاريكا على الأسلحة. فنحن بلد منزوع السلاح وبلا جيش، يكرس ميزانيته العامة للتعليم والوقاية الصحية والاستثمار في الهياكل الأساسية. ولن تجدوا في أراضينا ثكنات، بل مدارس. ولم ير أطفالنا أبدا سفينة على متنها طائرات عمودية حربية ولا سيارة مصفحة ولا سفينة حربية.

وقد تعلمنا من تجاربنا أن السلام ليس مجرد عدم نشوب صراع مسلح. فالسلام الحقيقي ثمرة الانسجام بين مختلف قطاعات المجتمع والعلاقات المتسمة بالاحترام بين الشعوب والأفراد ورفض العنف والكراهية. ويتطلب السلام أخوة فعالة بين جميع الأفراد. ولهذا، لا يمكن للسلام أن يوجد إلا عندما ندرك أننا، بوصفنا بشرا، أعضاء في نفس الأسرة. والقضاء على الأسلحة الصغيرة ما هو إلا خطوة أولى في ذلك الاتجاه.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل كوستاريكا على كلماته الرقيقة التي وجهها إلى بلادي.

المتكلم التالي ممثل بيلاروس، الذي أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لينغ (بيلاروس) (تكلم بالروسية): تعرب جمهورية بيلاروس بدورها عن الترحيب بمبادرة كولومبيا بعقد مناقشة مفتوحة في مجلس الأمن بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

لقد كان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، الذي انتهى مؤخرا، دون شك حدثا مشهودا في حياة المجتمع الدولي بأسره وأود أن أعرب عن امتناننا لممثل كولومبيا، السفير كاميلو رايس، الذي مكنت خبرته ومهاراته الدبلوماسية من عقد المؤتمر بنجاح واعتماد برنامج العمل، وهي مهمة لا بد من القول بأنها لم تكن يسيرة ولابد

لنا أيضا من التنويه بالكفاءة المهنية الرفيعة والفعالية اللتين اتسم بهما عمل رئيس اللجنة التحضيرية، السفير كارلوس دوس سانتوس.

وترى جمهورية بيلاروس أن عقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة واعتماده وثيقة ختامية، هي برنامج العمل، يمثل إنجازا كبيرا فلأول مرة لم تعد مناقشة المشكلات المحيطة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مسألة تقتصر أهميتها على الصعيد الوطني أو الإقليمي، بل اكتسبت بعدا عالميا استرعى اهتمام المجتمع العالمي على اتساعه بهذه المسألة البالغة الخطورة ويجب أن تتمثل المرحلة التالية في اتخاذ خطوات عملية من جانب الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية والإقليمية، والأمم المتحدة، ومجلس الأمن لتنفيذ برنامج العمل من أجل حل المشاكل الراهنة الصعبة في هذا المجال.

وتشارك جمهورية بيلاروس غالبية أعضاء المجتمع الدولي ما يساورهم من القلق بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بوصفه أحد العوامل الرئيسية في انتشار الإرهاب الدولي، ونشوء الصراعات المسلحة المحلية واستدامتها واتساع نطاق العنف.

كما تشارك بيلاروس تماما في المخاوف من أن يشكل الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها المزعزع للاستقرار تهديدا حقيقيا للأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي ويمثل اعتماد المؤتمر لبرنامج عمل متفق عليه وما يعقب ذلك من مناقشة لهذا الموضوع هنا في مجلس الأمن اليوم بوادر مقنعة للغاية على وعي المجتمع الدولي بأنه لا يمكن لفرادى الدول أن تحل مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لأنها تتطلب بذل جهود متفق عليها ومنسقة على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي.

وبلدي ملتزم بمبدأ القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، ويسهم بشكل نشط في مكافحة ذلك البلاء وقد وردت في البيان الذي أدلى به رئيس الوفد الرسمي لجمهورية بيلاروس خلال الجزء الرفيع المستوى من المؤتمر وتم توزيعه على الأعضاء المعلومات ذات الصلة عن التشريعات الوطنية والخطوات العملية التي اتخذتها الحكومة لمكافحة الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة.

ونحن مقتنعون بأن مجلس الأمن يستطيع أن يؤدي دورا هاما في حل مشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وذلك بالمزيد من إنعام النظر في الجوانب التالية لهذه المشكلة: أولا، بالاستجابة في وقت مناسب للوقائع التي تشهد بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروع وتكديسها المثير للقلاقل؛ وثانيا، برصد الامتثال الصارم من جانب الدول الأعضاء بالتزاماتها الدولية إزاء الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن؛ وثالثا، بتقديم المساعدة للدول في الأمور المتعلقة بترع سلاح المحاربين السابقين ومن ثم تسريحهم وإعادة دمجهم في المجتمع المدني، بما في ذلك إيفاد بعثات استشارية إلى الدول بناء على طلبها؛ ورابعا، الإبلاغ بالتجارب التي تمر بها الدول في اضطلاعها بالبرامج والمبادرات على الصعيدين الوطني والإقليمي لرصد نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر، بما في ذلك تدابير مكافحة الاتجار غير المشروع في هذه الأسلحة، وتلخيص هذه التجارب بغية تحديد أفضل الممارسات المتبعة.

وختاما، أود أن أشير إلى أن برنامج العمل، الذي اعتمد نتيجة لعملية توفيقية، يمثل وثيقة متوازنة تتضمن مقترحات واقعية لو قام المجتمع الدولي بتنفيذها في سياق الأمم المتحدة لأعانت على حل المشاكل الحادة المتصلة

بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل سيراليون أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كامارا (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بالإعراب عن اغتباط سيراليون برؤيتكم يا سيدي ترأسون جلسة هامة للمجلس في بداية فترة رئاسة كولومبيا خلال شهر آب/أغسطس ويود وفدي أن يعرب عن امتنانه وتقديره لسلفكم، السفير وانغ ينغفان، على المهمة التي أحسن أداءها خلال شهر تموز/يوليه هل لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لتقديم تهانئي من خلالكم للسفير كاميلو رايس رودريغيز على الكيفية المثالية التي أدار بها شؤون مؤتمر الأمم المتحدة الذي انعقد مؤخرا بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه.

وتعلق سيراليون أهمية كبيرة على نتائج ذلك المؤتمر الجيد التوقيت، وعلى فعالية تنفيذ أحكام برنامج العمل المنبثق عنه، فقد سلط الأضواء بالتأكيد على الشواغل التي تساور حكومتي، التي لم تدرك سوى الآن مدى العصيان الذي قام به المتمردون السابقون وضخامته ويبدو من البديهي تماما أن انتشار الأسلحة الصغيرة واستخدامها غير المشروع، الذي تسبب في كثير من الدمار والمذابح في سيراليون على مدى عقد من الزمان، يعطي مصداقية في الواقع لوصفها بأنها أسلحة الدمار الشامل الحقيقية وقد أشير إلى أن عدد الأسلحة المتداولة في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية يقدر بـ ٧ ملايين سلاح فتاك، وأن الصراعات الدائمة الاندلاع ما زالت توفر البيئة المثالية لازدهار الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وقد هدأت الآن المناقشة العامة والجلسات الفنية لهذا المؤتمر، ولكن مسألة المتابعة لم تكد تبدأ وكما قال السفير رايس:

”مع أن من الأمور ذات الأهمية الحيوية أن تضطلع الدول الأعضاء في أقرب وقت بإجراءات متضافرة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يجب عليها أن تفهم أن المؤتمر ونتائجه لا يمثلان إلا الخطوات الأولى في عملية ...“.

وقد أشير أيضا إلى أن الحكومات، في سعيها لمنع هذا الاتجاه غير المشروع ومكافحته واستئصاله، قد قطعت على نفسها التزاما بالنظر في جميع جوانب مشكلة الأسلحة الصغيرة، ولا سيما الوساطة والتتبع وتقديم المساعدة المالية والتقنية وبينما نسلم بأن جهدا كبيرا قد بذل على مختلف الأصعدة في كافة أنحاء العالم للتصدي لجميع أوجه هذه المشكلة، يجب علينا الآن أن نعزز تلك الأسس ونبني عليها.

ولذلك فإننا من هذا المنطلق نهيب بمجلس الأمن أن ينسق بين مواقف الدول الأعضاء وفقا للأحكام المعتمدة في برنامج العمل ويجب أن يشدد المجلس بشكل عاجل على ضرورة اضطلاع الدول الأعضاء ببرامج حاسمة ضمن نطاق الأقاليم، والمناطق دون الإقليمية، والمجموعات الإقليمية التي تنتمي إليها، وغيرها، بهدف التوصل إلى مزيد من توافق الآراء بشأن الحيلولة دون الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة ومكافحته والقضاء عليه فعليا كما يمكن للمجلس أن يزيد إلى أقصى حد الأهداف التي يسعى إليها في هذا المجال باستخدام قوات حفظ السلام الكثيرة والمتنوعة التابعة له في مناطق الصراعات الحساسة بغية التصدي الفعال لمسألة جمع الأسلحة الخفيفة وتخزينها ومراقبتها وتدميرها، وبالعمل أيضا مع الجهات الفاعلة الأخرى ضمن منظومة الأمم

المتحدة، من قبيل منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على سبيل المثال لا الحصر، ومن خلال المنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي، وذلك لتنفيذ برامج تتوخى إيصال هذه الرسالة.

ونعتبر مجلس الأمن رائدا في المسعى العالمي لصون السلام والأمن الدوليين. وينبغي إيلاء التوصيات المطروحة في شتى تقارير الأمين العام المزيد من الاهتمام وينبغي أن ينظر فيها مجلس الأمن بمزيد من التدقيق إذا أراد أن يحرز النجاح في ذلك المسعى، لا سيما فيما يتعلق بقضية الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وببساطة لا يكفي مجرد إصدار بيانات رئاسية وقرارات لا تترك أثرا يذكر لدى المتلقين المقصودين. ويرغب وفدي في أن يرى المزيد من الإجراءات الفعالة القائمة على تلك البيانات والقرارات، والتي تؤثر تأثيرا ملائما ومباشرا ومدويا لدى متلقيها. ويرى وفدي أن مجلس الأمن يجب أن يطور القدرة على زيادة النفوذ على الأطراف المسؤولة بصورة مباشرة عن نشر الصراعات التي يسببها تكاثر الأسلحة الصغيرة. وبإيجاز، نود أن نرى مجلس أمن يتخذ تدابير أكثر صرامة وقوة وحسما بغية تحقيق أهداف الميثاق المرجوة.

ويحيط وفدي علما أيضا بأن مجلس الأمن، بإيفاده بعثات استشارية إلى مناطق الصراع، حصل على نحو ثابت على مزيد من التفاصيل عن المشاكل القائمة في حالات كثيرة. وتفاعل المجلس مع الوفود الرفيعة المستوى يكفل التعاون التكميلي. ولقد أصبحت الأطراف الفاعلة الإقليمية على علم بقدر أكبر بطرق العمل الداخلية في المجلس، بقدر ما تتوقع من المجلس الإرشاد والموافقة فيما يتعلق بما تعتزم اتخاذه من تدابير وما تصبو إليه من أمان، لا تتعارض بالضرورة مع التفكير في المجتمع الدولي الأوسع. ومع مراعاة ذلك، يرى وفدي أن المجلس ينبغي أن يستخدم سلطته على نحو متواصل بصورة ملحوظة فيما يتعلق بشكل ومضمون أحكام برنامج العمل، والأكثر أهمية من ذلك بشأن مسألة الامتثال لحالات الحظر على الأسلحة.

وتطالب سيراليون الوفود الأخرى، لا سيما الوفود المتورطة في حالات صراع، بأن تكون من الدعاة الثابتين إلى الامتثال الصارم لقواعد القانون الدولي بصفتها تدبيرا يرمي إلى إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب. وبخلاف ذلك، سيستمر الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة بلا هوادة وهو اتجار يدر مكاسب هائلة. ويرى وفدي أيضا أن المجلس ينبغي أن يعتمد تدابير بعيدة المدى كي يضمن إجبار الدول الأعضاء وكياناتها المخولة الضالعة في إنتاج وتسويق الأسلحة الصغيرة على الامتثال للصكوك القانونية الملزمة ذات الصلة. وينبغي أن يعمل المجلس أيضا وبصورة فعالة على تعزيز حالات الوقف المعمول بها والمبادرات والبرامج المماثلة التي ترمي بصفة خاصة إلى مكافحة ومنع هذه التجارة، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي في نهاية المطاف إلى القضاء على أسلحة التدمير الشامل هذه.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي ممثل غانا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد إفاه - ابنتنغ (غانا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، غانا أيضا تضم صوتها إلى أصوات المتكلمين الآخرين بالإشادة بكم وبمبادرتكم بإجراء هذه المناقشة في المجلس مباشرة بعد اختتام مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. ونظرا للدور البارز الذي قام به بلدكم في المناقشات التي أجريت قبل انعقاد المؤتمر وأثناء انعقاده أيضا، يدل قرار إيلاء الأولوية لهذه القضية بحيث ينظر فيها المجلس في هذا الوقت المبكر من رئاسة كولومبيا دلالة واضحة على رغبة بلدكم الجلية في تحقيق القضاء التام على هذا الخطر،

كما يدل على التزامه بتحقيق ذلك الهدف. ونحن على ثقة بأن هذه المناقشة سوف تعزز نظر الجمعية العامة في نتيجة المؤتمر في وقت متأخر من هذه السنة، والجمعية العامة هي التي أذنت بعقده.

اسمحوا لي أيضا أن أهنئ الأمين العام وإدارة شؤون نزع السلاح لدورهما الداعم في ضمان نجاح اختتام مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه واعتماد برنامج عمل واقعي لمنع هذه الظاهرة ومكافحتها والقضاء عليها. إن برنامج العمل بالرغم من عيوبه، يحدد طريقة شاملة لا تدابير للتنفيذ على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي لإدارة تكاثر الأسلحة الصغيرة ومكافحتها فحسب، بل أيضا خيارات للتصدي للمشاكل المرتبطة بذلك الاتجاه. وبما أن مجلس الأمن مخول بصفة أساسية بمسؤولية صون السلام والأمن الدوليين، فينبغي أن يضطلع بدور يركز على الجوانب التالية من برنامج العمل.

الجانب الأول هو الدروس المكتسبة. ليس ثمة شك في أن القيام في وقت مبكر بإدماج المقاتلين السابقين في الاتجاه العام في الحياة المدنية يعد عنصرا هاما من شأنه أن يعزز المصالحة ويحول دون تكرار الصراع. ويرى وفدي أن بمقدور مجلس الأمن أن يسهم في تلك العملية بأن يقوم، كلما كان ذلك قابلا للتطبيق، بإدراج أحكام ذات صلة بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ولايات وميزانيات عمليات حفظ السلام. ولا بد أن تكون الولايات واسعة بقدر كاف وأن تتوفر لها موارد كافية لتمكين البعثات من تنفيذ عناصر نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الهامة في عملياتها. وينبغي أن يؤكد المنطق الجديد على منع المقاتلين السابقين من حمل بنادقهم بسبب الإخفاق في جهد التسريح وإعادة الإدماج. وينبغي أن ينظر إلى المجلس على أنه يعمل بحيث يترجم ذلك التفكير إلى حقيقة.

ثانيا، ضمان التنفيذ الفعال للحظر على الأسلحة الذي يفرضه المجلس هو الطريقة الوحيدة الأكيدة لوقف إمدادات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في مناطق الصراع، لا سيما للأطراف الفاعلة غير التابعة للدولة. ونحن نعلم أن سماسرة الأسلحة قد تجاوزوا حالات الحظر هذه في الماضي وأفلتوا من العقاب وهم يعملون في أغلب الأحيان في ظل تستر أطراف فاعلة تابعة للدولة. ونود أن نرى المجلس وقد قام بالمزيد من الاتساق والنشاط والحسم في رصد انتهاكات حالات الحظر والكشف عنها ورقابتها حالما يتم الكشف عن ذلك السلوك.

الجانب الثالث هو تعزيز الآليات الإقليمية ودون الإقليمية. ولقد تجلى اعتراف المجلس بالدور التكميلي للآليات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن العالميين في تقاريره الكثيرة التي تستعرض التقدم المحرز في شتى بعثات حفظ السلام. ومع ذلك فإن الافتقار إلى الموارد والتكنولوجيا الملائمة التي تيسر توطيد المبادرات على تلك الصعد لتشجيع أنشطة من قبيل تقاسم معلومات الاستخبارات والشفافية وبرامج جمع الأسلحة عبر الحدود وتنسيق القواعد الوطنية الناظمة للأسلحة قد عوقت إحراز المزيد من تطوير الآليات القائمة حاليا وتوحيدها، من قبيل حالات فرض حظر مؤقت على الأسلحة.

إن مساندة المجلس ومبادرته بإنشاء صناديق، من قبيل صندوق الأسلحة الصغيرة، التي يمكن أن تدعم المبادرات الإقليمية، على النحو المتوخى في برنامج العمل، من شأنها أن تحقق الكثير في المساعدة في تعزيز تلك الآليات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

الجانب الرابع يتعلق بآليات المتابعة. ويبرز برنامج العمل تعزيز آليات الوقاية من الصراعات مثل التدبير الرامي إلى تقليل الحاجة إلى الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أو

الطلب عليها. ومشاركة المجلس من خلال استخدام مساعيه الحميدة لتشجيع الدول المتضررة على طلب المساعدة من الدول الأخرى ومن المنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية التماسا لحلول للصراعات يتم التوصل إليها بالتفاوض، لها أهمية كبيرة فيما يتصل بالمساعدة على تجنب الصراعات.

لقد أظهرت وفود الدول الأعضاء، لا سيما الدول الأعضاء من أفريقيا، الإرادة السياسية والمرونة اللازمة التي كفلت نجاح المؤتمر قبل أسبوعين.

وبإمكان المجلس بعد المؤتمر أن ييسر عملية صياغة صك دولي معني بالأسلحة الصغيرة أيضا من خلال إظهار الدعم التعاوني اللازم لتشجيع مبادرات مثل حلقات العمل بمختلف الأقاليم والمناطق دون الإقليمية المعنية بقضية الأسلحة الصغيرة لتكون بمثابة قاعدة تنطلق منها العملية. ويمكن للمجلس، عندما يعمل بهذه الطريقة، أن يبرر جهوده للمشاركة والإسهام في هذا المجال.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل غانا على كلماته الرقيقة التي وجهها إلى وفدي.

المتكلم التالي ممثل بلغاريا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سوتيروف (بلغاريا) (تكلم بالانكليزية): في البداية أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وزير خارجية كولومبيا، على تولي كولومبيا رئاسة مجلس الأمن في شهر آب/أغسطس. وبالنيابة عن الوفد البلغاري، أتمنى لكم كل نجاح في تأدية مهامكم المضنية والمنطوية على تحديات في رئاسة هذه الهيئة الهامة.

واسمحوا لي أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئة السفير ألفونسو فالديفيسو وزملائه على الإعداد الممتاز لهذا النقاش المفتوح. إننا ممتنون على فرصة الإسهام في النظر في قضية الأسلحة الصغيرة – وهو بند مدرج في جدول أعمال مجلس الأمن منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ وله أهمية خاصة للمجتمع الدولي.

تبرز أهمية هذه الجلسة من حقيقة أنها تنعقد بعد بضعة أيام فقط من الاختتام الناجح لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، والذي ترأسه السفير كاميلو ريس من كولومبيا بطريقة تنم عن روح الاحتراف والتفاني.

لقد أعلنت بلغاريا عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل بلجيكا، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، ونشاطره تماما الرأي بأنه يجب تقييم مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه بوصفه معلما بارزا على طريق جهود الأمم المتحدة لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الاستراتيجية والأسلحة الخفيفة والقضاء عليها، وبوصفه قوة دافعة لها. ويسعدنا أن نرى أن النتيجة الإيجابية للمؤتمر تستقطب بالفعل الإرادة السياسية لمحاربة المشكلة على الأصعدة الوطني والإقليمي والعالمي.

وتنتهج بلغاريا سياسة مسؤولة للمراقبة الصارمة لصادرات الأسلحة، امتثالا للمعايير الإقليمية والدولية القائمة. وأود إطلاعكم على تجربتنا الوطنية.

لقد أيدت بلغاريا المعايير والمبادئ الواردة في مدونة قواعد سلوك الاتحاد الأوروبي المتعلقة بتصدير الأسلحة والإجراء الموحد للاتحاد الأوروبي بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المعتمد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

وفي ٢ شباط/فبراير ٢٠٠١، اعتمدت الحكومة البلغارية قانونا معياريا خاصا لتنفيذ المبادئ والمعايير والمواصفات الواردة في وثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ويلتزم بلدنا بأحكام الوقف الاختياري لنقل الأسلحة الصغيرة الذي أعلنته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونحن نرحب بالقرار الذي اتخذه في لوساكا مؤخرا رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتجديد الوقف الاختياري لاستيراد وتصدير الأسلحة الخفيفة لفترة ثانية مدتها ثلاثة أعوام اعتبارا من ٥ تموز/يوليه ٢٠٠١.

وفي إطار ما سبق ذكره، قدمت بلغاريا واستحدثت نظاما صارما لمراقبة الصادرات على أنشطة التجارة الخارجية بالأسلحة والبضائع والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج، مستوفية بذلك أشد المعايير الدولية السارية.

ولقد أرست الحكومة البلغارية تقليدا ثابتا باعتماد قوانين أو مراسيم معيارية خاصة انبثاقا من التزام دولي معين.

وخلال العامين الماضيين اعتمد مجلس وزراء جمهورية بلغاريا سلسلة من اللوائح الداخلية المتعلقة بتنفيذ جزاءات مجلس الأمن. وهذه القوانين تترجم أحكام قرارات مجلس الأمن إلى تشريع محلي في بلغاريا ويتم إنفاذها على المواطنين البلغاريين والكيانات القانونية البلغارية. ويتم حاليا الإعداد لاعتماد الحكومة البلغارية لمرسوم حكومي لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٤٣ (٢٠٠١) لفرض جزاءات على ليبريا.

ووفقا لالتزاماتنا الدولية وبرنامج إعادة هيكلة القوات المسلحة البلغارية، سبق لوزارة الدفاع أن بدأت بمشاريع لتدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الفائضة. ونحن نتعاون بشكل وثيق مع عدد من الشركاء، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمملكة المتحدة والنرويج وهولندا وغيرها، حول نطاق كامل من القضايا المتعلقة بإدارة المخزونات وتدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي إطار نصوص اتفاق التعاون بين وزيري خارجية ودفاع جمهورية بلغاريا ووزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، الموقَّع في اليوم الأخير من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، سيتم تدمير ما يقرب من ٨٠ ٠٠٠ وحدة باستخدام منشآت قائمة في بلغاريا.

وبالإضافة إلى اتخاذ خطوات على الصعيد الوطني، تشجع بلغاريا بنشاط التعاون الإقليمي في جنوب شرقي أوروبا. وأود الإشارة إلى أهمية الوثائق المعتمدة في المؤتمر الإقليمي المعني بالمراقبة على الصادرات المنعقد في صوفيا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وتعزز التدابير المتفق عليها في المؤتمر أنظمة المراقبة الوطنية على التصدير، طبقا للمعايير الأوروبية، وتعزز عملية التعاون الإقليمي في منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة ومراقبة صادرات الأسلحة والبضائع والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج، وتشكل إسهاما راسخا في الاستقرار الإقليمي بجنوب شرقي أوروبا.

إننا نشيد بالعمل القيِّم والعملي الذي تقوم به آليات رصد الحظر على الأسلحة التابعة لمجلس الأمن. ونحن مقتنعون بأن التنفيذ الكامل والصارم لجزاءات مجلس الأمن لا يمكن تحقيقه إلا من خلال حسن النية وتضافر جهود جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة. ولا غنى عن تحسين التعاون والتنسيق الدوليين للسياسات الوطنية للدول في تحقيق هذا الهدف.

وستواصل بلغاريا تعاونها مع مجلس الأمن وهيئاته الفرعية في رصد الجزاءات، بما في ذلك عمليات الحظر على الأسلحة، وستقدم كل المساعدة اللازمة لتنفيذ تدابير مجلس الأمن المتخذة في إطار الفصل السابع من الميثاق.

قبل أن أختتم كلمتي، اسمحوا لي أن أؤكد للمجلس على أن بلغاريا ملتزمة تماما بالمزيد من الإسهام في جهود المجتمع الدولي للقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة

الصغيرة الذي لـه أثر مزعزع للاستقرار ويشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل بلغاريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي ممثل نيجيريا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مبانيفو (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): يسر وفد بلادي أن يرى كولومبيا تتولى رئاسة مجلس الأمن في شهر آب/أغسطس. ويسرني أيضا رؤية وزير الشؤون الخارجية في كولومبيا يترأس اجتماع اليوم.

من دواعي السرور أن أرى المجلس يعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة الأسلحة الصغيرة بعد وقت قصير من الاختتام الناجح لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، الذي عقد في نيويورك في الشهر الماضي. ونود أن نثني على السفير رييس ممثل كولومبيا بمناسبة انتخابه، عن جدارة، رئيسا لمؤتمر الأمم المتحدة هذا والمكرس لإيجاد حلول للمشاكل الملحة المتصلة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه.

إن هذا الاجتماع لم يكن ليعقد في وقت أكثر مناسبة من هذا. ونعتقد أن كون مشكلة الاتجار غير المشروع المتزايد بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن إنما يؤكد رغبة المجتمع الدولي في معالجتها.

لئن كان من المعترف به أن هذه الأسلحة، في حد ذاتها أو من تلقاء نفسها، لا تبدأ صراعات أو تؤدي إليها، فإن توفرها كثيرا ما يساعد على تصعيد هذه الصراعات وعلى إدامة الأنشطة الإجرامية في بلدان عديدة. ومن الواضح أن انتشار هذه الأسلحة والاتجار غير المشروع بها – الذي يُقدَّر بأنه يمثل ٤٠ إلى ٥٠ في المائة من الاتجار العالمي بالأسلحة الصغيرة – يشكل تهديدات حقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للعديد من البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا.

إن أفريقيا، دون شك، هي أكثر المناطق تأثرا إذا أخذنا في الاعتبار الدمار الذي تحدثه الصراعات التي تستعمل فيها الأسلحة الصغيرة في المجتمعات والدول. ولعلنا نتذكر التفاصيل المروعة للمذبحة الرواندية والمحن التي لا توصف التي عاناها المدنيون الأبرياء في سيراليون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا، وهذا غيض من فيض. ولقد أبرز الأمين العام الصلة بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة وتهريب الموارد الطبيعية مثل الماس والأخشاب وما إلى ذلك، وإدامة الصراعات في أنغولا وسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن الأثر المدمر الذي تسببه الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أفريقيا لا يمكن التقليل من فداحته. وفي حالات كثيرة دُمِّرت اقتصادات تدميرا تاما وتحولت إلى أنقاض، والبنى الأساسية أصبحت خرابا وملايين الناس قُتلوا أو جُرحوا بينما شُرد الآلاف داخليا وأصبح آخرون لاجئين. وإزاء هذا التطور، لا يمكن لأعضاء المجتمع الدولي المسؤولين أن يتخذوا موقف المتفرج ويسمحوا باستمرار هذا الوضع.

ومع أن الدول الأفريقية تفتقر إلى القدرة على صنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإن القارة، للأسف، متلقية لكميات كبيرة من هذه الأسلحة. ويقدر أن في أفريقيا وحدها حوالي سبعة ملايين قطعة سلاح صغيرة وخفيفة غير مشروعة يجري تداولها. والصراعات والحروب المستمرة في القارة وفَّرت مناخا يتم فيه الاتجار بالأسلحة الخفيفة مقابل الموارد الطبيعية للقارة. والمقايضة المربحة للأسلحة بالموارد

الطبيعية مثل ''الماس الملطخ بالدماء'' أتاحت فرصة لتُجار الأسلحة للازدهار في القارة. كما ساعدت زعماء التمرد على إدامة الصراعات.

واعترافا بالمعاناة الهائلة التي شهدتها أفريقيا نتيجة للصراعات التي تحفِّز عليها الأسلحة الصغيرة، حاول زعماء بلدان غرب أفريقيا، على سبيل المثال، أن يتصدوا لمشاكل انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على المستوى دون الإقليمي. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، اعتمدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وقفا اختياريا لاستيراد وتصدير الأسلحة الخفيفة في دول الجماعة. واعتمد الوزراء الأفريقيون أيضا في باماكو يوم ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ إعلانا بشأن موقف إفريقي مشترك إزاء الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وعلى المستوى الوطني، اتخذت بلادي، نيجيريا، تدابير عملية للتصدي للمشكلة عن طريق إنشاء لجنة وطنية معنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وأعلنت نيجيريا أيضا يوم الخميس الموافق ٥ تموز/يوليه ٢٠٠١ ''يوما لتدمير الأسلحة الصغيرة'' بما يتفق والقرار الذي تم التوصل إليه في اللجنة التحضيرية لإعلان اليوم الأول لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يوما بهذا الاسم.

لقد اتخذت نيجيريا وأفريقيا هذه المبادرات تأكيدا لوعيها بالخطر الذي تمثله الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونحن نأمل أن يتخذ أعضاء المجتمع الدولي بل وأعضاء مجلس الأمن قرارات مكملة لهذه الجهود.

وبالنظر إلى الطابع العالمي للمشكلة والضرورة الملحة للتعامل معها، يود وفد بلادي أن يقول لأعضاء المجلس إن الوقت قد حان لنتخذ قرارات بعيدة الأثر لإكمال القرارات التي تم التوصل إليها بالفعل في المؤتمر المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه والمنعقد مؤخرا. وتحقيقا لهذه الغاية، تود نيجيريا أن تحث أعضاء المجتمع الدولي على تقديم المساعدة التقنية والمالية حيثما يُحتاج إليها في الجهود الإقليمية والوطنية للقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتود نيجيريا أيضا أن تؤيد النداء الداعي لإنشاء صندوق للأسلحة الصغيرة لمساعدة الدول. وعلاوة على ذلك، نحث الدول الأعضاء على تشاطر المعلومات على أساسٍ طوعي بشأن أنظمتها الوطنية لوضع العلامات على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وكمتابعة للمؤتمر المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، نود أن ندعو إلى مؤتمر استعراضي يعقد في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠٦ لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل. ووفد بلادي يؤيد أيضا التوصية الواردة في الوثيقة الختامية للقيام بمزيد من الدراسة، في إطار الموارد المتاحة، لدراسة إمكانية وضع صك دولي لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتقفي أثرها في الوقت المناسب وبطريقة يعتمد عليها.

في الختام، نود أن نثني على الأمين العام لتقريره الوارد في الوثيقة S/2000/1092، الذي وفَّر فيه مرجعا للوسائل الآمنة لتدمير الأسلحة لاستخدامه في مناطق البعثات. ونأمل أن يجد أعضاء مختلف بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام هذا المرجع مفيدا خلال تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

إن العالم الخالي من الأسلحة سيكون بالتأكيد عالما ينعم بالسلام. ولكن لما كانت هذه الرؤية خيالية الآن، فلا يسعنا إلا أن نسعى إلى الحد من انتشار الأسلحة الصغيرة غير المشروعة وضمان ألا تجد طريقها إلى أيدي المجرمين. وجهودنا المتضافرة للتصدي لقضايا الوقاية من الصراعات

وبناء السلام وحماية المدنيين والأطفال في الصراعات المسلحة ستعتمد على مدى فعالية معالجتنا لمسألة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل نيجيريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي والأخير ممثل تايلند. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سنغارا نا أيودهايا (تايلند) (تكلم بالاسبانية): على الرغم من أنني آخر المتكلمين، فإني مع ذلك أود أن أعرب لكم عن مدى سعادتي، سيدي الرئيس، بالمشاركة، وأود أيضا أن أرحب بكم، معالي وزير خارجية كولومبيا، في نيويورك. فإنكم بتكريسكم لوقتكم القيم للغاية للتعامل مع هذه المسألة تبرهنون على أن حكومة كولومبيا تولي أهمية كبيرة لمسألة الأسلحة الصغيرة.

(تكلم بالانكليزية)

أود أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، على اتخاذكم المبادرة الحسنة التوقيت المتمثلة في تنظيم هذه المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن بشأن موضوع الأسلحة الصغيرة الهام. وقد اختتم في الشهر الماضي فقط مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، تحت القيادة المقتدرة لكولومبيا، مسفرا عن برنامج العمل. وقد استرعت هذه المبادرة انتباه المجتمع الدولي إلى المشاكل المتعددة الوجوه المرتبطة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإلى الخطر المشترك الذي يشكله الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة على الجنس البشري. وأود أيضا أن أشكر كولومبيا على إعداد الوثيقة المعنونة ”القضايا المطروحة في المناقشة المفتوحة حول مسألة الأسلحة الصغيرة“ (S/2001/732، المرفق)، التي تمثل أساسا جيدا لمناقشتنا اليوم.

ومؤتمر الأمم المتحدة الذي شكل معلما هاما وما نتج عنه من برنامج للعمل مثلا خطوة أولى هامة في جهدنا المشترك لمكافحة آفة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. وعلى الرغم من أن لدينا وثيقة إطارية واقعية، وممكنة التحقيق، وشاملة، هناك رأي عام بأن برنامج العمل لم يف تماما بتطلعات ضحايا الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. ومع ذلك، فإن من المهم استبيان أننا في البداية، بدلا من النهاية، في عملية طويلة الأمد لتعبئة المجتمع الدولي لمعالجة هذه المشكلة. ولهذا يتعهد وفدي بدعمه لأعمال متابعة المؤتمر لضمان تنفيذ برنامج العمل تنفيذا فعالا.

وكما تم الإعراب في بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، هناك صلة بين تكديس الأسلحة الصغيرة على نحو مزعزع للاستقرار من جهة، وتهديدات السلم والاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي من الجهة الأخرى. والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة يمثل أيضا عنصرا هاما لأنه يجعل هذه التراكمات المزعزعة للاستقرار تحدث بسرعة أكثر. ولكن ما يجعل مشكلة الأسلحة الصغيرة تشكل خطرا أكبر للسلم والاستقرار الدوليين هو ارتباطها بمشاكل أخرى ذات اهتمام وطني ودولي، مثل الاتجار بالمخدرات، وغسيل الأموال، والإرهاب العابر للحدود، وهذا قليل من كثير. وعندما تكون الأسلحة الصغيرة في أيدي هذه الجماعات من الناس تتضاعف التهديدات للسلم والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي. وبالتالي إذا أراد المرء معالجة مسائل الأسلحة الصغيرة بفعالية، ينبغي للمرء أيضا أن يأخذ في الحسبان هذه المشاكل المصاحبة الأخرى ويضطلع بجهود لحلها، بما في ذلك، لدى الضرورة، باتخاذ إجراءات في إطار مجلس الأمن.

ومشكلة الأسلحة الصغيرة لا تهدد الأمن البشري فحسب، ولكنها أيضا تعوق التنمية الاقتصادية المستدامة، ومعها تنمية الخدمات الأساسية الاجتماعية والعامة للأفراد.

وسهولة الحصول على الأسلحة الصغيرة واستعمالها من قبل الجهات الفاعلة من غير الدول، بما في ذلك تجار المخدرات، يجعل من الصعب للغاية بالنسبة للأفراد أن يعيشوا حياة عادية، لأن النزوع إلى استعمال العنف المسلح يزداد. وبالتالي فإن مشكلة الأسلحة الصغيرة لها أثر سلبي قوي على الحرية من العوز والحرية من الخوف، وهما دعامتا الأمن البشري، ولذا ينبغي معالجتها في جميع المحافل ذات الصلة. وينبغي ألا ننسى أن السبب الجذري لمشكلة الأسلحة الصغيرة هو الصراع نفسه، وأن الطلب على الأسلحة الصغيرة ينشأ من الصراع. ولذا فإننا نحث الأمم المتحدة على مواصلة عملها الجيد تجاه منع نشوب الصراعات وحلها من جذورها. وفي هذا الصدد، يسرنا أن تكون الجمعية العامة قد اعتمدت للتو قرارا لمواصلة النظر في تقرير الأمين العام عن منع نشوب الصراعات المسلحة والتوصيات الواردة فيه. وعلاوة على ذلك، نحث على تسوية الخلافات والمنازعات عن طريق الحوار السياسي، والمفاوضات وغير ذلك من الوسائل السلمية. وهذا مجال فيه لمجلس الأمن دور هام يضطلع به.

وما من شك في أن مجلس الأمن، بولايته المتمثلة في كفالة السلم والأمن الدوليين، له إسهام هام يقدمه في معالجة مشكلة الأسلحة الصغيرة، ولا سيما في البلدان أو المناطق التي تعاني من صراعات مسلحة. والتصميم والتنفيذ الفعال لعمليات حظر توريد الأسلحة، وخاصة في مناطق الصراع، من المجالات التي يمكن فيها لمجلس الأمن أن يؤدي دورا رئيسيا وهو بالفعل يؤديه. ولكن ينبغي لمجلس ألا يحل محل محافل أخرى أكثر أهمية على الصعيدين الوطني والدولي اضطلعت فعلا بالعديد من المبادرات في معالجة مختلف المسائل المتصلة بمشكلة الأسلحة الصغيرة، مثل تعريف الأسلحة الصغيرة. ووضع معايير وتدابير لمعالجة مشكلة الأسلحة الصغيرة، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، يُعالج على أفضل وجه في المحافل التي يتوفر فيها قدر أكبر من عالمية العضوية. وهذا لضمان الشفافية وإتاحة الفرصة لدولنا للإسهام في العملية. ونحن نتطلع إلى مواصلة التعاون الوثيق بين مجلس الأمن والمحافل الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك الجمعية العامة والمنظمات الإقليمية، للتصدي معا لمشكلة الأسلحة الصغيرة وإيجاد حلول فعالة وعملية لها، بما في ذلك تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمد في المؤتمر الأخير.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الراهنة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وعلى أساس المناقشة المفتوحة التي أجريت اليوم، ستعد الرئاسة مشروع بيان رئاسي يعكس الآراء المعرب عنها وستقدمه لينظر فيه أعضاء المجلس خلال الأسبوع المقبل.

وأود أن أعرب عن شكري لجميع المتكلمين الذين شاركوا في هذه المناقشة، وأشكرهم على وجه الخصوص على ما أبدوه من اهتمام بهذا البند، الذي أثق في أننا جميعا نتشاطره. وأعتقد أنها كانت مناقشة خصبة للغاية ستمكن مجلس الأمن من المضي قدما في عمله برؤية أكثر شمولا للموضوع. ومرة أخرى، اسمحوا لي أن أشكر جميع الوفود المشاركة. فقد أثبتت أن نتائج مؤتمرنا كانت إيجابية وتشكل أو خطوة في الاتجاه الصحيح.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٠٥.